الحدث

مجزرة جديدة ارتكبها الاحتلال في غزة أمس الثلاثاء، وتحديداً في مواصي خانيونس حيث سقط نحو 100 شهيد ومصاب، وذلك فيما يتراجع الحديث عن اتفاق لوقف إطلاق النار في القطاع. هذا الاتفاق قال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إنه يؤيّد مرحلة أولى منه لإطلاق سراح المحتجزين، على أن يعاود الاحتلال بعدها حربه، وهو بذلك يؤكد توجه إسرائيل لمواصلة العدوان على الرغم من الدعوات الدولية لوقفه واقتراب ملاحقة بنيامين نتنياهو دولياً

وقاحة غالانت

نريد المرحلة الأولى من اتفاق غزة ومواصلة القتال بعدها

من المكان الذي استهدفه الاحتلال في مواصي خانيونس أمس (عبد الله العطار/الأناضول)

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

في موازاة عرقلة الاحتلال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، فإنه ارتكب مجزرة في منطقة خانيونس راح ضحيتها أكثر من 100 شهيد وجريح، بررها الاحتلال كعادته باستهداف مقاتلين من حركة حماس. كل ذلك فيما لم تقدّم إدارة جو بايدن مقترحها الذي سرّبت الأسبوع الماضي أنها ستقدمه خلال أيام كمقترح لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، وهو ما يؤكد وجود عراقيل أمام الصفقة المرتقبة، لم يخفها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بإصراره علناً على البقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) الحدودي مع مصر، وأيضاً في محور نتساريم الذي يفصل جنوب القطاع عن شماله، فيما تحاول واشنطن رمي مسؤولية العرقلة على «حماس».

وفي خضم توجه الأنظار إلى منطقة خانيونس حيث ارتكب الاحتلال مجزرة جديدة، برز أمس ما كشفته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية من أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلب، أمس الثلاثاء، إصدار مذكرات اعتقال عاجلة بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس «حماس» يحيى السنوار وزعيم «كتائب القسام» محمد ضيف. وبحسب الصحيفة، اعرب خان، في ملف قدمه إلى المحكمة، عن إحباطه من تأخير المحكمة في إصدار أوامر الاعتقال، وحث على اتخاذ إجراءات سريعة قبل خطاب نتنياهو المقرر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. من جهتها، أشارت هيئة البث العام الإسرائيلية (كان 11) إلى «قلق كبير في إسرائيل من احتمال صدور مذكرات اعتقال، خصوصاً في حالة عدم اتخاذ إجراءات واضحة تُظهر أن إسرائيل تجري تحقيقات مستقلة في التهم المطروحة في المحكمة». وردّت رئاسة الوزراء الإسرائيلية، معتبرة أن مساواة خان بين نتنياهو وغالانت وقادة حماس «لا سامية وعار أخلاقي من الدرجة الأولى». ميدانياً، استشهد 40 شخصاً وأصيب 60 آخرون بجروح فجر أمس الثلاثاء، في قصف جوي إسرائيلي استهدف منطقة مواصي خانيونس التي حددتها إسرائيل «منطقة إنسانية» في جنوب قطاع غزة، وفق ما أعلن الدفاع المدني في القطاع. وقال المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة محمود بصل إن النازحين المقيمين في المخيم لم يتلقوا تحذيراً بشأن الضربة. وأضاف أنّ المنطقة التي طاولها القصف «مليئة بخيم النازحين. هناك أكثر من 200 خيمة، وقد تضرّر من 20 إلى 40 منها بشكل كامل. هناك ثلاث حفر عميقة في المكان». وتابع «هناك عائلات كاملة اختفّت في المجزرة بين الرمال في حفر عميقة». كما أكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن المجزرة خلّفت 40 شهيداً وأكثر من 60 إصابة، موضحاً أنه «وصل من هؤلاء الشهداء إلى المستشفيات 19 شهيداً، بينما نحن نؤكد أن لدينا 22 اسماً لشهداء آخرين لم يصلوا إلى المستشفيات، وذلك بسبب أن القنابل العلاقة التي أطلقتها الاحتلال وقعت في وسط زحام النازحين».

من جهته، ادعى الجيش الإسرائيلي في بيان أنّ مقاتلاته «قامت بمهاجمة عدد من الإرهابيين البارزين في منظمة حماس الذين كانوا يعملون داخل مجمّع للقيادة والسيطرة مموّه في منطقة إنسانية في خانيونس». وزعم المتحدّث باسم الجيش أفيخاي أدرعي في بيان أنه «قبل الهجوم، تمّ اتخاذ العديد من الخطوات لتقليل احتمال إصابة المدنيين، بما في ذلك استخدام ذخائر دقيقة ومراقبة جوية ومعلومات استخباراتية إضافية».

لكن حركة حماس نفت في بيان «ادعاءات جيش الاحتلال وجود عناصر من المقاومة في مكان الاستهداف»، معتبرة أنه «كذبٌ مفضوح، يسعى من خلاله لتبرير هذه الجرائم البشعة»، لافتة إلى أن «المقاومة أكدت مراراً نفْيها وجود أي من عناصرها بين التجمعات المدنية»، أو استخدام هذه الأماكن لأغراض عسكرية». ولفتت إلى أن «هذا الاستهداف الوحشي للعزّل، من نساء وأطفال وشيوخ، في منطقة كان جيش الاحتلال أعلنها آمنة، هو تأكيدٌ على مُضي حكومة الاحتلال النازية في حرب الإبادة ضد شعبنا الفلسطيني، وتعمّدها ارتكاب المجازر البشعة بحقّه». غير مكترثة بالقانون الدولي أو الإنساني، أو القرارات الداعية لوقف العدوان، وذلك بغطاء كامل من الإدارة الأميركية الشريكة في العدوان على شعبنا». وهذه ليست المرّة الأولى التي يستهدف فيها الاحتلال المنطقة ومحيطها بالقصف. في يوليو/ تموز الماضي، قصفت إسرائيل محيط المنطقة وقالت إنها قتلت قائد «كتائب القسام» محمد الضيف. وأعلنت وزارة الصحة في غزة في حينه أن الضربة أدت إلى استشهاد أكثر من 90 شخصاً. من جهتها، قالت الخارجية الفلسطينية في بيان إن المجزرة التي ارتكبها الاحتلال في مواصي خانيونس هي سياسة إسرائيلية رسمية تمعن في تحويل كامل قطاع غزة إلى أرض خالية لا تصلح للحياة البشرية. ولفتت إلى أن إفلات الكيان الإسرائيلي وقادته المستمر من العقاب وتوفير الحماية له يعطيانه المزيد من الوقت لارتكاب أبشع أشكال القتل والتطهير العرقي والتهجير ضد المواطنين الفلسطينيين. وأكدت أن الوقف الفوري لإطلاق النار هو السبيل الوحيد لحماية المدنيين الفلسطينيين وخلق بيئة مناسبة لإنجاز صفقة التبادل.

كذلك دانت الخارجية المصرية في بيان القصف، معربة عن بالغ استنكارها لاستمرار المجازر الإسرائيلية في حق المدنيين بغزة، في غياب أي تحرك دولي فاعل لوضع حد لهذه المعاناة الإنسانية. ودعت مصر الأطراف الفاعلة دولياً كافة إلى السعي عن سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، والاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية لوقف المأساة الإنسانية الحاصلة في قطاع غزة بصورة فورية. من جهتها، دانت الخارجية السعودية في بيان مجزرة المواصي، وحمّلت «قوات الاحتلال الإسرائيلية كامل المسؤولية جزاء استمرار خرقها لكافة الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية». وأكدت «المسؤولية القانونية والإنسانية والأخلاقية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لتفعيل آليات المحاسبة الدولية ووضع حد لهذه الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية».

بالتوازي مع ذلك، استشهد وأصيب عشرات فلسطينيين أمس، في غارات شنها طيران الاحتلال وقصف مدفعي استهدف مناطق متفرقة في غزة. وذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن شخصين استشهدا، وأصيب آخرون في قصف الاحتلال مجموعة من الفلسطينيين في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، مشيراً إلى استشهاد آخر بعد أن جرى استهدافه من مسيرة إسرائيلية في حي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة. وأشار إلى أن مسعفيه نقلوا أربعة شهداء، بينهم طفل وسيدتان، إلى المستشفى الأوروبي في مدينة خانيونس جنوبي القطاع، جراء استهداف طائرات الاحتلال منزلاً جنوبي المدينة. كما سقط ثلاثة شهداء نتيجة قصف إسرائيلي على منطقة المشروع بمدينة رفح جنوب القطاع. وأعلنت وزارة الصحة في غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 41020 شهيداً و94925 مصاباً. وأضافت في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب خلال 24 ساعة 3 مجازر ضد العائلات في قطاع غزة، وصل منها إلى المستشفيات 32 شهيداً و100 إصابة.

وفيما كان القتل يتواصل في غزة، كان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت يقول إنه يجب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في مرحلة أولى، من دون الالتزام بوقف القتال بشكل دائم في القطاع. وفي حوار مع صحافيين نُشر أمس، أعلن غالانت أنه يؤيد بشدة المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار المكوّن من ثلاث مراحل، قائلاً: «يجب على إسرائيل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع وإعادة الرهائن». وأضاف: «بعد تلك الفترة، نحتفظ بالحق في العمل وتحقيق أهدافنا، بما في ذلك تدمير حماس»، معتبراً أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة هيّأت الأرضية «الشروط وقف إطلاق النار». وألقى غالانت بظلال من الشك على نيّات حماس وأعرب عن تشككه في إمكانية تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق. وقال إن إسرائيل لا تزال ملتزمة بأهدافها الحربية؛ إعادة جميع المحتجزين إلى الوطن، وتدمير القدرات العسكرية والحكومية لـ«حماس»، والتأكد من أن الجماعة لا تستطيع أبداً تهديد إسرائيل مرة أخرى. كما قال غالانت إن إسرائيل يمكن أن تنسحب من محور صلاح الدين (فيلادلفي) لمدة ستة أسابيع، للسماح للمحتجزين بالخروج أحراراً من دون المخاطرة بأمن إسرائيل. واتهم غالانت «حماس» بالتعنت في المحادثات ودعا إلى المزيد من الضغوط الدولية عليها. ومع ذلك، قال إنه بعد إلحاق أضرار جسيمة بـ«حماس» في غزة وحزب الله في لبنان، هناك فرصة على الأقل للمرحلة الأولى من الصفقة. وأعلن أن اتفاق هدنة سيمثل «فرصة استراتيجية» لإسرائيل لتغيير الوضع الأمني على جميع الجبهات. وقال إن إعادة المحتجزين هو «الشيء الصحيح الذي يجب القيام به»، مضيفاً «أن التوصل إلى اتفاق هو أيضاً فرصة استراتيجية تمنحنا فرصة كبيرة لتغيير الوضع الأمني على جميع الجبهات». وادعى غالانت أن حركة حماس «كتنظيم عسكري لم تعد موجودة» في قطاع غزة، مضيفاً «لا نزال نحارب إرهابيي حماس ونطارد قادتها»، إلا أن حماس تقود الآن مجرد حرب عصابات».

وسئل غالانت عن علاقته برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فقال: «كوزير للدفاع، فإن أولويتي الأولى هي دولة إسرائيل وأولئك الذين يحمونها، وبعد ذلك كل شيء آخر».

جاء ذلك فيما كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يقول في مؤتمر صحافي مع نظيره البريطاني ديفيد لامي في لندن أمس إنه جرى التوافق على أكثر من 90% من القضايا لوقف إطلاق النار بغزة وبقيت ملفات قليلة وصعبة لكنها قابلة للحل.

وأضاف «عازمون على العمل على التوصل إلى وقف لإطلاق النار لأنه سيفتح آفاقاً إيجابية كبيرة». كلام بلينكن جاء بعد ساعات من قول المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي مساء الاثنين إن «حماس» سعت إلى إدخال تغييرات على الاقتراح المتطور لوقف إطلاق النار، ووصفها بأنها «العقبة الرئيسية» أمام التوصل إلى اتفاق. لكن القيادي في «حماس» عزت الرشق ردّ في بيان مشدداً على أن اتهام كيربي لـ«حماس» بأنها غيّرت بعض شروطها بشأن وقف إطلاق النار لا أساس له من الصحة، وأن المزاعم بأن الحركة هي العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى وقف إطلاق النار تمام فاضح مع الموقف الإسرائيلي. وأضاف أن إدارة بايدن العاجزة عن الضغط على نتنياهو تعتبر أن إلقاء اللوم على «حماس» أقل كلفة في ظل الانتخابات الأميركية، لافتاً إلى أن العالم يعرف أن نتنياهو هو من أضاف شروطاً ومطالب جديدة وليست «حماس».

فشل المجتمع الدولي

قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إن ما نراه من كارثة إنسانية في قطاع غزة يعدّ جريمة حرب، معتبراً أن عدم التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة دليل فشل المجتمع الدولي. وأضاف خلال مؤتمر صحافي أمس مع نظيره المصري بدر عبد العاطي في القاهرة أن «علينا إعادة النظر في منظومة الأمن الدولي كاملة بعد الفشل في وقف حرب إسرائيل على غزة». من جهته، أكد عبد العاطي استمرار جهود الوساطة المصرية لوقف إطلاق النار في غزة.

> خان طلب مذكرات اعتقال عاجلة بحق نتنياهو وغالانت والسنوار

> ادعى غالانت أن حركة حماس «كتنظيم عسكري لم تعد موجودة»

لا مكان آمناً

أكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط تور وينسلاند أنه لا مكان آمناً في غزة، مشدداً على ضرورة أن يتوقف قتل المدنيين وتنتهي الحرب على القطاع. ودان وينسلاند في بيان أمس «بلّدة الغارات الجوية القاتلة التي شنتها إسرائيل على منطقة مكتظة بالسكان في منطقة مصنّفة إنسانية في خانيونس»، وكرّر دعوته «جميع الأطراف للتوصل على الفور إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار».

للحديث تتمة...

الجزائر... حين لا يُصلَح الضرر

عثمان لحياني

لا يجب الاستهانة مطلقاً بحجم الضرر الذي لحق بصورة الجزائر في العالم، على الصعيد السياسي والإعلامي، بسبب العبث الانتخابي الذي حدث بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي جرت السبت الماضي، وجرا الوقائع والملابسات التي أحاطت بهذا الاستحقاق، والنتائج التي رفضها المرشح الفائز نفسه، الرئيس عبد المجيد تبون، فما بالك بمنافسَيه، رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش؟ هذه الانحرافات السياسية والتسيب اللامتناهي في التعاطي مع استحقاق دولة، بحجم انتخابات رئاسية، وضعت الجزائر في خانة الدول الأكثر إهداراً للوقت، والأكثر استهلاكاً للزمن الانتخابي، من دون إنضاج مسار مستقر، أو إنتاج مؤسسات وآليات قادرة على ضمان ديمومة التقدّم نحو وضع ديمقراطي، ولذلك كلما تقدّمت البلاد خطوة على صعيد وضع التشريعات، تأخرت خطوتين على صعيد الفعل والممارسة، وأنتجت حالة مشوهة كتلك المآلات.

بكل الأحوال، لن يكون من السهل بالنسبة إلى الجزائر، تجاوز هذه الصورة بالغة البؤس سياسياً، التي تُعيد بأثر عكسي استدعاء سلسلة من الفترات القاتمة في تاريخ الممارسات المستمرة للإرادة الشعبية، وتُفاقم عامل اللاثقة. كذلك تُوسّع من الإحباط المجتمعي، وتغذي دوافع الاستقالة الشعبية من الممارسة السياسية، وتُباعد المسافة مجدداً بين الشارع والسياسي.

من الواضح أن هناك أكثر من طعنة بالنسبة إلى الرئيس الجزائري، ومن أكثر من جهة في هذه الانتخابات، من الهيئة التي وضع فيها ثقته واستأمنها الدستور على سلامة المسار الانتخابي، وطعنة أخرى لوح الاحتلال الإسرائيلي عبر المؤسسة السياسية والأمنية والعسكرية باستخدام ما يُعرف بـ«الضغط العسكري» على المقاومة في غزة من أجل إبرام صفقة تبادل.

وصعّد الاحتلال خلال الشهرين الماضيين من عمليات قصف المدارس وتجمّعات خيام النازحين في غزة، إذ ارتكب خلال هذه الفترة سلسلة متواصلة من المجازر، ولا سيما تلك التي طاولت مدارس. وكانت المزاعم العسكرية والسياسية الإسرائيلية تردد في كل مرة أنها استهدفت بنية عسكرية تحتية للمقاومة، أو قيادات في الأذرع العسكرية فيها، لتبرير الأعداد الكبيرة التي تسقط من الشهداء والجرحى في عمليات القصف. وباتت البيانات الصادرة عن جيش الاحتلال تتحدث عن استخدام تقنية دقيقة لتقليل ما تزعم أنه عدد الضحايا، غير أن أعداد الشهداء كانت في كل مرة أكثر ارتفاعاً عن سابقاتها في المجازر، كما حصل في مجزرة مواصي خانيونس التي ارتكبها فجر أمس الثلاثاء.

وكرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تهديده بتصعيد الضغط العسكري في غزة لإجبار المقاومة الفلسطينية على القبول بشروطه لإبرام صفقة تبادل ملائمة للشروط التي يريدها هو، والتي تتعارض مع طلبات المقاومة.

تقرير

مجازر لإعدام مقومات الحياة في القطاع

يوسف أبو وطفة

كثف الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة قبل أكثر من 11 شهراً من استهداف البنية التحتية المدنية، ما سبّب مجازر لا حصر لها في صفوف النساء والأطفال وكبار السن من المدنيين الفلسطينيين. ومع اتساع رقعة النزوح وعدم وجود منازل للسكان للاستقرار فيها، لوّح الاحتلال الإسرائيلي عبر المؤسسة السياسية والأمنية والعسكرية باستخدام ما يُعرف بـ«الضغط العسكري» على المقاومة في غزة من أجل إبرام صفقة تبادل.

وصعّد الاحتلال خلال الشهرين الماضيين من عمليات قصف المدارس وتجمّعات خيام النازحين في غزة، إذ ارتكب خلال هذه الفترة سلسلة متواصلة من المجازر، ولا سيما تلك التي طاولت مدارس. وكانت المزاعم العسكرية والسياسية الإسرائيلية تردد في كل مرة أنها استهدفت بنية عسكرية تحتية للمقاومة، أو قيادات في الأذرع العسكرية فيها، لتبرير الأعداد الكبيرة التي تسقط من الشهداء والجرحى في عمليات القصف. وباتت البيانات الصادرة عن جيش الاحتلال تتحدث عن استخدام تقنية دقيقة لتقليل ما تزعم أنه عدد الضحايا، غير أن أعداد الشهداء كانت في كل مرة أكثر ارتفاعاً عن سابقاتها في المجازر، كما حصل في مجزرة مواصي خانيونس التي ارتكبها فجر أمس الثلاثاء.

وكرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تهديده بتصعيد الضغط العسكري في غزة لإجبار المقاومة الفلسطينية على القبول بشروطه لإبرام صفقة تبادل ملائمة للشروط التي يريدها هو، والتي تتعارض مع طلبات المقاومة. في المقابل، تشدد الفصائل والمقاومة الفلسطينية على أن المدارس مؤسسات مدنية تضمّ النازحين الذين تعرضت منازلهم للضرر، وتنفي باستمرار وجود أي بنية تحتية عسكرية تابعة لها في المدارس والخيام.

وترى الفصائل الفلسطينية أن المجازر الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة محاولة للضغط على موقفها التفاوضي في ضوء حالة الركود التي تشهدها المفاوضات، ورفض نتنياهو الانسحاب الكامل من غزة ووقف الحرب. وعن ذلك، قال الباحث والمختص في الشأن السياسي محمد الأخرس، إن الاستراتيجية الإسرائيلية المتبعة منذ بداية حرب الإبادة على غزة تقوم على القوة الغاشمة، حيث إن الاحتلال لم يتقيد بأي قيود ومحاذير يحددها القانون الدولي. وأضاف الأخرس، لـ«العربي الجديد»، أن سلوك الاحتلال في هذه المعركة كان مغايراً لكل الحروب والجولات السابقة، حيث إنه قرر الدخول في معركة صفرية تقوم على فكرة استعادة الردع وخلق وقائع سياسية جديدة متعلقة بتهجير أكبر عدد ممكن.

وأشار الأخرس إلى أن المجازر التي تستهدف النازحين في المدارس والخيام في غزة تندرج ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية التي تقوم على إعدام كل مناحي الحياة عند السكان، وجعل القطاع غير قابل للحياة في ظل الدمار والمجازر. وعن التداعيات الميدانية، رأى الأخرس أن مثل هذه المجازر لا يوجد لها انعكاس حقيقي على أداء المقاومة، ولا توجد لها مخرجات على الواقع الميداني، وهذا السلوك جُرّب على مدار شهور الحرب، ولم يغير المشهد العملياتي بشكل يحقق الأهداف المعلنة من الاحتلال. ولفت إلى أن المقاومة في غزة لم تتنازل طوال فترة الحرب، ولا سيما في ذروة العمليات مباشرة عبر سلسلة الإبادة والتجويع، وهي متمسكة بموقفها السياسي، ولا سيما أن الاحتلال يريد لهذه المعركة أن تستمر، وإن لم يكن هناك اتفاق، فمستقبل الشعب الفلسطيني كله سيكون في خطر. واعتبر أن التبرير الإسرائيلي المتكرر لاستهداف النازحين، لم يكن يبحث عن أسباب بقدر ما يبحث عن ذرائع يقدم فيها خطاباً إلى المنظومة الدولية ووسائل الإعلام الدولية يبرر فيها جرائمه.

من جهته، رأى مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، أحمد عطاونة، أنه بات واضحاً أن الاحتلال لديه مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ولا سيما مع كل مجزرة يرتكبها في غزة على صعيد المدارس أو النازحين. وقال عطاونة، لـ«العربي الجديد»، إن تبرير الاحتلال أنه عثر على قيادي هنا أو هناك لتبرير المجازر لا يمكن اعتباره مبرراً للقصف فقط، وهذا القصف يهدف إلى ترويع الشعب الفلسطيني والضغط على المدنيين وعلى قيادات المقاومة. وأوضح مدير مركز رؤية للتنمية السياسية أن هذا السلوك تبرير عملي لـ«لارهاب» بحسب القانون الدولي الذي يعرّف الضغط على المدنيين بهدف تحقيق أهداف سياسية، ومن ثم يمارس الاحتلال ضغطاً بالدم بهدف الضغط على المقاومة لإنجاز أهداف سياسية.

وأكد عطاونة أن هذه المجازر لن تمنح الاحتلال السيطرة الكاملة على تجمعات المخيمات والمدن، وبدلاً من ذلك هو لجأ إلى تهجير سكان مناطق أسماها «إنسانية» ثم يقوم بقصفها، ومن ثم لا يوجد أي تغيير ميداني. ونبّه إلى أن المقاومة لن تستسلم، ولا الاحتلال سيسيطر على الأرض عبر قتل المدنيين وارتكاب المجازر، ومن ثم لن يكون هناك تداعيات ميدانية مباشرة عبر سلسلة المجازر المرتكبة، وتوقع أن هذا السلوك لن يؤثر في الموقف السياسي الفلسطيني للمقاومة، فهذا الأمر سيغري الاحتلال أكثر وسيكبد الفلسطينيين خسائر أكبر، ومن ثم من غير الوارد أن يكون هناك تنازلات جديدة. وبحسب عطاونة، فإن تعريف الاحتلال بوجود بنية عسكرية، غير واضح المعالم، ويكذبه المشهد الميداني، فلا توجد فيها خطاباً إلى المنظومة الدولية ووسائل الإعلام الدولية يبرر فيها جرائمه.

> صعّد الاحتلال من قصف المدارس وتجمّعات خيام النازحين

رصد

الاحتلال يعود إلى طولكرم... وبلينكن ينصحه

رام الله ـ العربي الجديد

بعد أيام على انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية، ومخيمها، ومن محافظة طولكرم، شمالي الضفة، ومخيمهما، ومن طوباس ومخيم الفارعة، بعد عشرة أيام من العدوان العنيف والمتواصل الذي أدى إلى استشهاد 21 مواطناً وخلّف عشرات الجرحى، ودماراً واسعاً، استشهد فلسطينيان وأصيب 10، أمس الثلاثاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال مدينة طولكرم ومخيمها. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن قوات خاصة من جيش الاحتلال اقتحمت ضاحية ذنابة في مدينة طولكرم، ثم اقتحمت آليات الاحتلال المنطقة، وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيانين، وصول شهيدة وشهيد برصاص الاحتلال في مستشفى الإسراء في طولكرم، وأشارت إلى وصول 8 إصابات إلى مستشفى الإسراء، وإصابتين إلى مستشفى طولكرم الحكومي، جراء عدوان الاحتلال في طولكرم، مشيرة إلى أن جميع الإصابات بين طفيفة ومتوسطة. وأكد الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الاحتلال اقتحمت مركز إسعاف طولكرم، وذلك بعد أن حاصرته، طالبة من الطواقم الخروج منه، مشيراً إلى إصابة مسعف من الفريق الميداني في مخيم طولكرم برصاص حي. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى-طولكرم، في بيان، خوض اشتباكات ضارية مع قوات الاحتلال المقتحمة لمحيط مخيم طولكرم. وشرعت قوات الاحتلال بتدمير البنى التحتية مجدداً في مخيم طولكرم. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، أن قوات كبيرة، جزء منها من جهاز الشاباك وحرس الحدود، «تعمل ضد بنى إرهابية»، في منطقة طولكرم. واقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس أيضاً مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية المحتلة، وداهمت منزل الشهيد جعفر منى، منفذ عملية التفجير في تل أبيب قبل أسابيع، وأخذت قياساته تمهيداً لهدمه، في وقت اندلعت فيه اشتباكات مع المقاومين في المدينة. وأفادت وسائل إعلام فلسطينية بأندلاع اشتباكات بين مقاومين وقوات الاحتلال خلال اقتحام مدينة نابلس، تخللها تفجير عبوة شديدة الانفجار بآليات الاحتلال كذلك اقتحمت عدة مناطق، من بينها قرية دير أبو مشعل في رام الله ومخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة. وأعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس الثلاثاء، 14 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم والدة شهيد، وفتاة، بالإضافة إلى طفل وأسرى سابقين. وأشارا إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 10 آلاف و600 مواطن من الضفة الغربية، بما فيها القدس، منذ بدء العدوان على قطاع غزة. من جهة ثانية، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الثلاثاء، منزلاً للفلسطيني أسامة أبو عرام في منطقة الخالدية ببلدة الكرمل شرق بيطا جنوب الخليل جنوبي الضفة الغربية. وقال الناشط ضد الاستيطان، أسامة مخامرة لـ«العربي الجديد» إن البلدين عسكريتين وجرّافة وقوة عسكرية كبيرة، اقتحمت المنطقة، وشرعت بهدم المنزل الذي يستعد مالكه للزواج فيه قريباً. ولفت مخامرة إلى أن مساحة المنزل تبلغ 170 متراً، ورغم الجهود القانونية التي يخوضها صاحب المنزل منذ عامين، إلا أن الاحتلال أصرّ على هدم المنزل، علماً أنه لا يعتبر قريباً من المناطق الاستيطانية، إذ تبعد عنه مستوطنة «سوسيا» مسافة كيلومتر ونصف كيلومتر. واستولت قوات الاحتلال على جرارات زراعية في منطقة المعرجات قرب أريحا شرقي الضفة الغربية، تعود ملكيتها لعائلات بدوية تستخدمها في نقل المياه. من جهة ثانية، أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في مؤتمر صحافي في لندن أمس الثلاثاء، أن مقتل الناشطة الأميركية التركية عائشة نور إزغي أيغي في احتجاج في الضفة الغربية المحتلة الجمعة الماضي «غير مبرر ولم يسبقه استفزاز»، وبظهر أن قوات الأمن الإسرائيلية «بحاجة إلى إجراء بعض التحريات الأساسية في قواعد الاشتباك الخاصة بها». وقال: «لا يجب إطلاق النار على أي شخص أو قتله لمجرد مشاركته في احتجاج، في تقديرنا، تحتاج قوات الأمن الإسرائيلية إلى إجراء بعض التغييرات الأساسية في الطريقة التي تعمل بها في الضفة الغربية، والتي تشمل تغييرات في قواعد الاشتباك الخاصة بها».

وأقرّ الجيش الإسرائيلي بعد تحقيق أولي بقتله عائشة نور إزغي أيغي، لكنه زعم أن ذلك حدث «بشكل غير مقصود». ويأتي ذلك رغم تأكيد شهود عيان أن الناشطة أستهدفها قناص في الجيش الإسرائيلي، وأن هذا القناص كان يستطيع رؤيتها جيداً، وأنه صرخ ورقص فرحاً بعدما أصابها في رأسها. وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، إن قادته أجروا تحقيقاً في حادث قتل عائشة لدى مشاركتها في فعالية مندّدة بالاستيطان في بلدة بيتا بمحافظة نابلس شمالي الضفة الغربية. وأضاف زاعماً: «خلص التحقيق إلى أنّ من المحتمل جداً أن تكون قد أصيبت بشكل غير مباشر وغير مقصود بنيران الجيش الإسرائيلي لم تكن موجهة إليها، بل إلى المحرض الرئيسي للشغب». وتابع أن الحادث وقع في أثناء ما زعم أنها «أعمال شغب عنيفة» تعثرات من الفلسطينيين عبر «حرق الإطارات وإلقاء الحجارة على قواتنا في بيتا». في إشارة إلى الفعالية المندّدة بالاستيطان.

آليات عسكرية إسرائيلية في طولكرم أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

إسرائيل تفتح معبر الكرامة أمام المسافرين

أعلنت السلطات الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، إعادة فتح معبر الكرامة بين الضفة الغربية والأردن بعد إغلاقه ليومين إثر عملية إطلاق النار من الشاب الأردني ماهر الجازي أدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن سلطة المطارات أعادت فتح المعبر أمام حركة المسافرين، بدون حركة البضائع. ومساء الاثنين، أعلنت مديرية الأمن العام الأردني، فتح معبر جسر الملك حسين (وفق التسمية الأردنية) أمام حركة السفر.

(العربي الجديد)

إذاعة عبرية: إسرائيل رفضت دخول عباس إلى غزة

أفادت إذاعة «كان ريشت بيت» العبرية أمس الثلاثاء، بأن مصر وافقت على دخول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (الصورة) إلى قطاع غزة عن طريق معبر رفح، مشترطة موافقة إسرائيل على الزيارة، فيما رفضت الأخيرة ذلك. ونقلت الإذاعة عن دبلوماسي عربي من إحدى دول المنطقة لم تسمّه، قوله إن السلطة الفلسطينية لم تتوجه فقط إلى إسرائيل ولكن أيضاً إلى مصر من أجل المساعدة بزيارة عباس قطاع غزة عبر أراضيها، وأن المصريين لم يرفضوا فكرة أن يصل عباس إلى القاهرة ويدخل غزة عن طريق معبر رفح، لكنهم اشترطوا لأجل ذلك موافقة إسرائيل، الأمر الذي لم ينجح. وأضاف الدبلوماسي العربي أن ما يقف وراء الاستعداد المصري لفتح معبر رفح على نحو استثنائي أمام عباس، هو الرغبة بتعزيز حضوره في غزة ورؤية السلطة الفلسطينية في القطاع في اليوم التالي للحرب، بما في ذلك في الجانب الفلسطيني من معبر رفح. وبحسب الإذاعة، يمكن التقدير أن المصريين أصروا على الموافقة الإسرائيلية لزيارة عباس عبر رفح، من أجل تشجيع إسرائيل على القاهرة ويدخل غزة عن طريق معبر رفح، لكنهم اشترطوا لأجل ذلك موافقة إسرائيلية لزيارة عباس عبر رفح، من أجل تشجيع إسرائيل في قضية شرعية حكم السلطة الفلسطينية لغزة في اليوم التالي للحرب.

(العربي الجديد)

فيدان: داعمو نتنياهو متواطئون في الإبادة

قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، أمس الثلاثاء، إن من يدعمون رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو متواطئون معه بالإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، وسيخضعون للمحاسبة أيضاً. وفي كلمة ألقاها فيدان أمس خلال مشاركته باجتماع وزراء خارجية العرب في القاهرة، وصف مساعي إسرائيل لتغيير هوية مدينة القدس المحتلة وانتهاك الوضع التاريخي القائم للمسجد الأقصى بأنها «جهود متهورة». وتابع قائلاً: «هجوم مئات الإسرائيليين المتطرفين على الحرم الشريف (المسجد الأقصى) تحت حماية الشرطة هو استفزاز متعجرف». وشدد على أن مشاركة الوزراء الإسرائيليين باستفزازات كهذه تظهر مدى الانهيار الأخلاقي للحكومة الإسرائيلية. وأردف: «يجب أن يعلم الجميع أن العالم الإسلامي سيبذل قصارى جهده للحفاظ على الهوية الإسلامية للحرم الشريف. وسنواصل عملنا المشترك للضغط على المجتمع الدولي لوقف ممارسات إسرائيل». وذكر أن الانقسامات في العالم العربي والإسلامي فتحت الباب أمام التدخلات الأجنبية.

(الأناضول)

الحدث

غالانت يعلن بدء نقل الثقل العسكري من غزة إلى حدود لبنان

أميركا تحذّر إسرائيل من كارثة

على وقع إعلان وزير الامن الإسرائيلي يوآف غالانت، البدء بنقل الثقل العسكري الإسرائيلي من غزة إلى حدود لبنان، كان مسؤول أميركي، لم يُكشف عن اسمه، يحذّر إسرائيل من التوجه نحو حرب شاملة مع لبنان، معتبراً أن مثل هذه الحرب ستكون كارثة على الإسرائيليين. في غضون ذلك، استمر التصعيد الميداني طيلة يوم امس الثلاثاء

بيروت ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع تسارع التطورات الميدانية على الجبهة اللبنانية، فضلاً عن ارتفاع نبرة التهديدات الإسرائيلية من أجل حسم وضع الشمال، خصوصاً بعد موقف تهديدي لوزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، شدّد مسؤول أميركي، على ضرورة تجنّب الحرب الشاملة بين حزب الله وإسرائيل، بسبب أنعكاساتها السلبية على لبنان والشرق الأوسط، وتدحرجها إلى حرب إقليمية «وربما أوسع» وفق تعبيره. ونقل موقع «والا» الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، عن المسؤول الأميركي، الذي لم يتم الكشف عن اسمه، تحذيره من أن حرباً بين إسرائيل وحزب الله قد تكون لها عواقب كارثية وغير متوقعة. وقال المسؤول في كلمة أمام مؤتمر الحوار الشرق أوسطي الأميركي (MEAD) في واشنطن ليل الاثنين ـ الثلاثاء، إن اندلاع حرب بين إسرائيل وحزب الله سيؤدي إلى قتل العديد من الإسرائيليين، مضيفاً أن الكثيرين منهم قد لا يجدون منازل للعودة إليها، في إشارة إلى قدرات حزب الله الصاروخية على تدمير البنية التحتية الإسرائيلية. وشدّد المسؤول في كلمته، التي نقلتها وسائل إعلام إسرائيلية، على أن إسرائيل قد تدفع ثمناً باهظاً في الحرب مع حزب الله ولا تحقق أهدافها، مؤكداً أنه لا يمكن لإسرائيل تدمير الحزب والقضاء على قدراته الصاروخية. وأفاد بأن الحرب في لبنان ستؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية مشابهة لتلك التي يتم بحثها الآن في المفاوضات المستمرة. وقال إنه لا يستبعد حرباً بين إسرائيل وحزب الله، مضيفاً أن حرباً شاملة ضد لبنان ليست قريبة. وأضاف المسؤول الأميركي أن «هدف الاتصالات التي تقودها الولايات المتحدة هو خفض التوتر وإنهاء الصراع...

لأنها تنطوي على خطورة بالانجرار إلى حرب إقليمية، إن لم يكن أوسع من ذلك. لا أحد يوهم نفسه. حزب الله هو منظمة إرهابية. والمفاوضات مع حكومة لبنان». وتابع أن اتفاق وقف إطلاق نار في غزة سيفتح الباب أمام اتفاق شامل في لبنان، وأشار إلى أنه «لا يوجد مقترح بنقل أراض من إسرائيل إلى لبنان. ويوجد 13 نقطة مختلف حولها. والمفاوضات مع لبنان مختلفة عن غزة».

واعتبر أنه «يوجد اتفاق واحد محتمل، والمعايير موجودة هناك: ينبغي أن يكون حزب الله على مسافة من الخط الأزرق (الخط الحدودي الذي رسمته الأمم المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عام 2000)، ويتعين على الحكومة اللبنانية أن تتحمل المسؤولية. وينبغي أن نتوصل إلى وقف إطلاق نار وتنفيذ خطوات تضمن تعزيز الدولة اللبنانية والجيش اللبناني. وتوجد مؤسسات كهذه، لكنها ضعيفة. والوضع في لبنان

منزل في الغازية في جنوب لبنان، دمّرته غارة إسرائيلية على الكفور، 17 أغسطس 2024 (عزيز طاهر/رويترز)

بو حبيب والقرار 1701

طالب وزير الخارجية في حكومة تصريف الاعمال اللبنانية، عبد الله بوحبيب، امس الثلاثاء، بـ«تطبيق القرار 1701 (الذي وضع حدا للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)». وقال من القاهرة، خلال مشاركته في اجتماع الدورة الـ162 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري إن «ما ذكر عن اصدار قرار جديد هو امر افتراضي، وليس بديلا من القرار الحالي، علما اننا منفتحون دائما للحوار الايجابي مع جميع شركائنا الدوليين».

مسؤول أميركي: إسرائيل لن تحقق أهدافها من الحرب مع حزب الله

تحذير من أن الحرب ستؤدي إلى قتل العديد من الإسرائيليين

بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عام 2000)، ويتعين على الحكومة اللبنانية أن تتحمل المسؤولية. وينبغي أن نتوصل إلى وقف إطلاق نار وتنفيذ خطوات تضمن تعزيز الدولة اللبنانية والجيش اللبناني. وتوجد مؤسسات كهذه، لكنها ضعيفة. والوضع في لبنان ماساوي». وتطرق المسؤول الأميركي إلى الوضع في لبنان، وقال إن «هذه دولة في أزمة اقتصادية صعبة جداً، وفي بيروت يوجد كهرباء لساعتين في اليوم. وطائرات إسرائيلية تكسر جدار الصوت، وهذا يخيف اللبنانيين. ومعظم اللبنانيين لا يريدون حرباً وإنما تسوية». وجاءت أقوال المسؤول الأميركي على خلفية الاستعدادات والتصريحات في إسرائيل حول حرب شاملة محتملة ضد لبنان. ومساء الاثنين، اعتبر رئيس كتلة «المعسكر الوطني»، بيني غانتس، أمام المؤتمر نفسه، أنه «حان وقت الشمال. ونحن متأخرون، واعتقد أن علينا تنفيذ صفقة من أجل إعادة المخطوفين، حتى لو كان ذلك بثمن مؤلم جداً، لكن إذا لم نتوصل إلى ذلك خلال أيام أو عدة أسابيع قليلة، ينبغي الصعود إلى حرب في الشمال وضمان أن نتمكن من إعادة السكان إلى بيوتهم».

وأمس الثلاثاء، نقلت وسائل إعلام عبرية عن وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، قوله في نهاية تمرين يحاكي القتال البري في الأراضي اللبنانية: «نقوم بنقل مركز الثقل نحو الشمال عشية استكمال المهام في الجنوب (قطاع غزة). رأيت الكثير من الجنود الذين ظلوا أننا كنا نتحدث فقط، وبعد أسبوع التقيتهم في الميدان. نحن نعرف متى نقوم بتفعيلكم». وأضاف غالانت أمام جنود من اللواء 9: «نحن نقترب من استكمال مهامنا في الجنوب، ولكن أمامنا هنا (على الجبهة اللبنانية) مهمة لم تُنفَّذ، وهي تغيير الوضع الأمني في الشمال وإعادة السكان إلى منازلهم. عليكم أن تكونوا مستعدين وجاهزين لتنفيذ هذه المهمة». وقال: «كونوا مستعدين، هذا لا يشبه أي شيء آخر. لديكم القدرة الكاملة لتنفيذ المهام، بناء على ما تتدربون عليه».

ميدانياً، سقط شهيد وجريحان بغارة إسرائيلية، أمس الثلاثاء، استهدفت دراجة نارية على طريق عام باب مارع في البقاع الغربي، شرقي لبنان. ونعى حزب الله مقاتلاً في صفوفه، قال عنه جيش الاحتلال في بيان إن اسمه «محمد قاسم الشاعر وهو قيادي في وحدة الرضوان (نخبة حزب الله)». وأغار الطيران الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، على مبنى في مدينة النبطية. حي كسار زعتر على طريق عام زبدين، حيث جُرح 12 شخصاً على الأقل. وجُرح شخص بغارة إسرائيلية استهدفت منطقة وادي المغاير، المتصلة بأطراف جويا ومحرونة ووادي جيلو. وطاولت الغارات الإسرائيلية حولا ورشاف والمنصوري والطيري وبيوت السيد والبياضة والمنطقة الواقعة بين مجدل زون والمنصوري، ومنطقة واقعة عند أطراف مجدل زون. كما ألقى الاحتلال قنابل من مسيرات في المنطقة المفتوحة بين كفركلا وديرميماس، وفي محيط تل النحاس في كفركلا. وعلى كفركلا. وقصف الاحتلال مدفعياً الخيام وكفرشوبا والناقورة. وتم تفعيل المنظومة الاعتراضية في أجواء كفرشوبا.

من جهته، هاجم حزب الله، أمس الثلاثاء، مربض مدفعية الاحتلال التابع للكتيبة 411 في نافية زيف، ومقرّ قيادة تشغله قوات من لواء غولاني في قاعدة جبل نيريا، ومواقع الراهب والعبّاد ورويسات العلم. واستهدف موقعاً زبدين والسماقة.

وليل الاثنين ـ الثلاثاء، أغارت الطائرات الإسرائيلية على عيتا الشعب والناقورة وأطرافها وحاولت وجبل اللبونة والخيام، حيث لم ينفجر الصاروخ، كما قصف البلدة مدفعياً. وألقى الاحتلال القنابل المضيئة فوق القرى الحدودية، وسط تحليق الطيران الاستطلاعي والمسيّر فوق بلدات الناقورة وياريين والجبين والضهيرة وعيتا الشعب وبيت ليف ورميش، طيلة ليل الاثنين ـ الثلاثاء. بدوره، هاجم حزب الله، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، تجمعات لجنود إسرائيليين في الإسرائيلي في محيط موقعي المطلة والمالكية.

رصد

تظاهرة لمناصري النهضة في تونس، يناير 2023 (أليسيو محجوب/Getty)

اعتقالات في صفوف حركة النهضة التونسية

تونس ـ **بسمة بركات**

يتواصل استهداف رموز حركة النهضة التونسية وقياديها، عبر اعتقال عدد من قياداتها، وذلك بعد تكثيف الأحكام القضائية ضد آخرين. وآخر القيادي في حركة النهضة رياض الشعيبي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، اعتقال عضو المكتب التنفيذي للحركة محمد القلوي، والكاتب العام الجهوي في منطقة بن عروس محمد علي بوخاتم، إلى جانب زوجة القيادي توفيق بن عمار، منية الميساوي، وابنة شعيب الوزراء التونسي السابق ونائب رئيس حزب النهضة علي العريض في ما يعرف بملف تسفير المقاتلين إلى بؤر التوتر. ويقبع وزير العدل الأسبق ونائب رئيس الحركة نور الدين البحيري في السجن أيضاً. واعتقل رئيس حركة النهضة بالنيابة منذر الونيسي في 20 سبتمبر/ أيلول 2023، كما اعتقل الأمين العام للحركة العجمي الوريمي في 15 يوليو/ تموز 2024، إلى جانب عدد كبير من القيادات المركزية والمحلية. وكان اعتقال الغنوشي آثار جدلاً واسعاً، إذ انتقدت منظمات وشخصيات دولية اعتقاله، ودعت إلى احترام مبادئ القانون واحترام الحريات والتعددية السياسية في البلاد. ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش اعتقال الرئيس السابق للبرلمان التونسي وتوجيه تلك الاتهامات إليه بأنه يستهدف أكبر حزب سياسي في البلاد، وأن السلطات التونسية كثّفت هجومها على المعارضين منذ استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في 2021.

وكل المعتقلين السياسيين، والكف عن سياسة الاعتقالات والمحاكمات ومحاصرة المنافسين السياسيين».

وسبق أن اعتقلت السلطات التونسية رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في 17 إبريل/ نيسان 2023، واقتادته إلى مقراتها، ليُودع السجن ويواجه تسع قضايا بتهم تصل عقوباتها إلى الإعدام، بحسب هيئة الدفاع عنه، على غرار قضية «التآمر على أمن الدولة» وقضية «التسفير إلى بؤر التوتر» و«الجهاز السري لحركة النهضة». كما أصدر القضاء أمراً بسجن رئيس الوزراء التونسي السابق ونائب رئيس حزب النهضة علي العريض في ما يعرف بملف تسفير المقاتلين إلى بؤر التوتر. ويقبع وزير العدل الأسبق ونائب رئيس الحركة نور الدين البحيري في السجن أيضاً. واعتقل رئيس حركة النهضة بالنيابة منذر الونيسي في 20 سبتمبر/ أيلول 2023، كما اعتقل الأمين العام للحركة العجمي الوريمي في 15 يوليو/ تموز 2024، إلى جانب عدد كبير من القيادات المركزية والمحلية. وكان اعتقال الغنوشي آثار جدلاً واسعاً، إذ انتقدت منظمات وشخصيات دولية اعتقاله، ودعت إلى احترام مبادئ القانون واحترام الحريات والتعددية السياسية في البلاد. ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش اعتقال الرئيس السابق للبرلمان التونسي وتوجيه تلك الاتهامات إليه بأنه يستهدف أكبر حزب سياسي في البلاد، وأن السلطات التونسية كثّفت هجومها على المعارضين منذ استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في 2021.

شرق غرب

تركيا تحيّد 13 من «الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الثلاثاء، تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال) 13 مسلحاً من «حزب العمال الكردستاني» شمالي سورية والعراق. وأكدت الوزارة، في بيان، أن «قواتنا المسلحة حيّدت 11 إرهابياً في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون المحررتين من الإرهاب شمالي سورية، واثنين آخرين في منطقة كارا، شمالي العراق».

(الأناضول)

عبوة ناسفة «دليفري» في بغداد

أعلنت الشرطة العراقية في العاصمة بغداد، أمس الثلاثاء، أن عراقيين اثنين قُتلا، أحدهما جندي، وأصيب اثنان آخران، بانفجار عبوة ناسفة كانت مخبأة داخل صندوق توصيل طلبات الطعام غربي العاصمة. ووفقاً لمصادر في الشرطة، كانت عبوة ناسفة موضوعة في صندوق عامل توصيل طلبات الطعام، يستقل دراجة ومرسلة إلى شخص في منطقة السلاميات، فانفجرت لدى وصول عامل الطلبات إلى حاجز تفتيش للجيش العراقي، ما أدى إلى مقتله مع جندي وجرح مدنيين.

(العربي الجديد)

إفشال تسلل لـ«قسد» شمالي سورية

تمكنت فصائل الجيش الوطني السوري المعارضة، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، من تدمير آليات عسكرية وقتل عناصر من «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، جراء عملية تسلل فاشلة للأخيرة على نقاط عسكرية في منطقة درع الفرات بريف حلب الشرقي، شمالي سورية. وذكر فصيل الجبهة الشامية، أحد مكونات الجيش الوطني السوري، أن مقاتلي الجبهة تمكنوا من تدمير عربتين عسكريتين مزودتين برشاشات ثقيلة، ومقتل وجرح عدد من عناصر قوات «قسد»، جراء عملية التسلل الفاشلة قرب مدينة الباب.

(العربي الجديد)

هجوم أميركي على الحوثيين

أعلنت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، أمس الثلاثاء، تدمير منظومتين صاروخيتين ومركبة دعم وطائرة مسيرة لجماعة الحوثي اليمنية. وأضافت في بيان على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن «هذه الأنظمة كانت تمثل تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة وقوات التحالف والسفن التجارية في المنطقة». من جهته، قال يحيى سريع المتحدث العسكري باسم الحوثيين، أمس الثلاثاء، إن الجماعة أسقطت مسيرة أميركية من طراز إم كيو-9 في محافظة صعدة.

(الأناضول، رويترز)

«العفو الدولية» تنتقد قوات حفتر

اتهمت منظمة العفو الدولية، أمس الثلاثاء، القوات المسلحة في شرق ليبيا، معقل اللواء المتقاعد خليفة حفتر (الصورة)، بتكثيف «الحملة القمعية ضد المنتقدين والمعارضين السياسيين في الأشهر الأخيرة»، والاستفادة من «الإفلات المستحكم من العقاب على الوفيات في الحجز». وذكرت المنظمة أنه منذ مطلع العام الحالي «اعتقل عناصر جهاز الأمن الداخلي عشرات الأشخاص، بمن فيهم نساء ورجال في العقد السابع من العمر، من منازلهم أو أحيائهم أو أماكن عامة أخرى في شرق وجنوب ليبيا».

(فرانس برس)

تقرير

السعودية تفتح سفارتها في دمشق بلا مقابل من الأسد

اعادت السعودية فتح سفارتها في دمشق، مساء الاثنين، وبشكل مجاني سياسياً، ذلك أن تلك الخطوة تكافئ عدم تنفيذ الاسد بنود المبادرة العربية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

أعادت السعودية بشكل رسمي افتتاح سفارتها في العاصمة السورية دمشق، منضمّة بذلك إلى العديد من الدول العربية التي أعادت العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، على الرغم من أن الأسباب التي أدّت إلى القطيعة معه عام 2012 ما تزال كما هي، ولم تتغيّر. وأعلن القائم بالأعمال السعودي في دمشق عبد الله الحريص، أول من أمس الاثنين، إعادة افتتاح سفارة بلاده بشكلٍ رسمي «دعماً وتعزيزاً للعلاقات المتبادلة بين البلدين»، معتبراً في كلمة له في حفل أقيم بهذه المناسبة أن «هذا اليوم لحظة مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين الشقيقين». وأفتتحت السعودية على النظام السوري في العام الماضي بعد قطيعة دامت لأكثر من عقد بسبب تعامله المتوحش مع التظاهرات المطالبة بالتغيير ورفضه التعاطي مع المبادرة العربية لتطويق الأزمة عام 2011 قبل أن تكبر.

ودعمت الرياض إعادة النظام إلى المنظومة العربية، ودعته إلى القمة العربية التي عقدت في جدة في مايو/ أيار 2023، في خطوة بدا أن الهدف منها إعادة تأهيل نظام بشار الأسد وفق شروط محددة لم يلتزم بها. وتقدمت دول عربية عدة، من بينها السعودية، بمبادرة وفق مبدأ «خطوة مقابل خطوة»، للتوصل إلى حل سياسي منسجم مع القرار الدولي 2254. وطلبت الدول العربية تعاوناً من النظام في العديد من الملفات أبرزها: ملف اللاجئين، والمعتقلين، وإيقاف تدفق المخدرات إلى دول الجوار العربي من سورية، فضلاً عن الملف الأهم، وهو الوجود العسكري الإيراني المتعاظم في سورية. ولكن الوقائع أظهرت أن النظام لم يتعاط مع هذه المبادرة، بل حمّل الدول العربية مسؤولية تدفق المخدرات واللاجئين، مواصلاً سياسة الضغط على هذه الدول وخصوصاً لجهة استمرار تهريب المخدرات عبر الحدود، للحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية.

وبدا أن اللجنة التي شكّلتها جامعة الدول العربية في العام الماضي، المكوّنة من الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والأمين العام للجامعة، لمتابعة تنفيذ بنود المبادرة، وكانت أغلب الدول العربية قد قطعت علاقاتها أو خفّضت مستوى التمثيل الدبلوماسي مع النظام السوري في عام 2012، على خلفية رفض النظام أي جهود للتوصل إلى حل سياسي للقضية السورية. بيد أن عدداً من هذه الدول أعادت النظر في موقفها من النظام، فبدأت بإعادة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء أو القائمين بالأعمال. وكانت الإمارات أول دول مجلس التعاون الخليجي التي أعادت العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، ففتحت سفارتها في دمشق في ديسمبر/ كانون الأول 2018، مخالفة بذلك الإجماع العربي في حينه. وبعد أسبوع على الخطوة الإماراتية، أعلنت وزارة الخارجية البحرينية في بيان استمرار عمل سفارة البحرين في سورية، مشيرة إلى أن «الرحلات الجوية بين البلدين قائمة من دون انقطاع». ولم تقطع سلطنة عُمان علاقاتها مع النظام السوري، إلا أنها خفّضت تمثيلها الدبلوماسي عام 2012، وفي عام 2020 أعادت سفيرها إلى دمشق. وتحدّثت وسائل إعلام النظام في يوليو/ تموز الماضي عن قيام وفد كويتي بزيارة دمشق تمهيداً لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين «على أعلى مستوى وفي أقرب وقت»، مشيرة إلى أن «مجموعة من رجال الأعمال الكويتيين زارت دمشق أيضاً للبحث في فرص التعاون بين البلدين مع نظرائهم السوريين». وعلى الرغم من القطيعة السياسية مع النظام السوري منذ مطلع عام 2012، إلا أن الكويت أبقت على حركة الطيران بينها وبين دمشق لخدمة الجالية السورية لديها.

أحمد القربي: فتح السفارات لا يدفع باتجاه الحل السياسي

فشلت في أداء مهامها بسبب إصرار النظام على عدم التطرق للانتقال السياسي، أو نسف الدستور الذي وضعه في 2012، أو إجراء مقاربة لملف المعتقلين في سجونه. وكانت السعودية من أكثر الدول العربية دعماً للمعارضة السورية، ورعت في عام 2015 اجتماع هيئات ومجالس وتيارات المعارضة السورية، وهو ما بات يُعرف بـ«الرياض 1»، انبثقت عنه «الهيئة العليا للمفاوضات» التي تشرف على التفاوض مع النظام. ولكن تبدلاً طرأ على موقف الرياض حيال القضية السورية، ولا سيما بعد تقاربها مع طهران، حليف الأسد الأبرز، ما أدى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية معه. وتعليقاً على إعادة فتح السفارة السعودية في دمشق، رأى الباحث السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التقارب والانفتاح العربي على النظام «ليس هدفه التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية»، مضيفاً أن الهدف من هذه الخطوات هو تجاوز حقبة الربيع العربي، واعرب عن اعتقاده بأن «فتح السفارات لا يدفع باتجاه الحل السياسي وفي الوقت نفسه لن يعيق مساره»، مضيفاً: «ما يجري إجراءات خاصة بكل دولة لا أكثر».

السفارة السعودية في دمشق، 13 إبريل 2023 (الوافي بشارة/فرانس برس)

متابعة

يوم حاسم لأزمة المصرف المركزي الليبي

من المتوقع أن يكون اليوم الاربعاء، حاسماً في ملف المصرف المركزي الليبي، إذ سيتم إعلان نتائج مشاورات بين مجلسي النواب والدولة مرتبطة به

طرابلس ـ **اسامة علي**

أُجّل موعد إعلان نتائج المشاورات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول أزمة المصرف المركزي الليبي إلى اليوم الأربعاء، بعد أن كان مقرراً إعلانها أول من أمس الاثنين، في الوقت الذي تنشط فيه البعثة الأممية لدفع اتجاهات الأزمة نحو استئناف العملية السياسية. وأكد ممثل مجلس النواب في المشاورات الدائرة بين مجلسي النواب والدولة، الهادي الصغير، لـ«العربي الجديد»، تأجيل إعلان نتائج المشاورات بين مجلسي النواب والدولة إلى اليوم الأربعاء، في وقت تحفّظ فيه ممثل المجلس الأعلى للدولة في المشاورات، عبد الجليل الشاوش، عن التعليق على هذا التأجيل، من جانبها، التزمت البعثة بالصمت حيال عدم إعلان المجلسين نتائج المشاورات التي دارت برعايتهما، منتصف الأسبوع الماضي، على الرغم من أنها أعلنت طلب ممثلي المجلسين مهلة خمسة أيام لمزيد من التشاور، للتوافق حول حل لأزمة المصرف. وكشفت مصادر مقربة من مجلسي النواب والدولة عن استئناف المشاورات بين ممثلي المجلسين، أول من أمس الاثنين، لوضع اللمسات النهائية على اتفاقهما على تشكيل إدارة مؤقتة للمصرف وذهاب المجلسين بالتوازي إلى مشاورات أوسع للاتفاق على محافظ وإدارة دائمين للمصرف في غضون 30 يوماً، إلا أن مقترحاً دخل على خط المشاورات رفض ممثل مجلس الدولة قبوله.

وأضافت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن المقترح جاء من مسؤولين في سفارات أوروبية، حيث دفعوا من خلال البعثة الأممية بمقترح يقضي بتشكيل مجلس دائم للمصرف مكون من ثلاث شخصيات بمحافظ ونائبين، معبرين عن مخاوفهم من أن الإدارة المؤقتة قد لا تلبي التوافق المنشود بين المجلسين، ما يعرقل قدرتهما على التواصل إلى توافق حول محافظ وإدارة دائمة للمصرف.

وبينما أفادت المصادر بقبول مجلس النواب مقترح مجلس ثلاثي للمصرف، كونه يلبي رؤيته الخاصة بضرورة أن يعمل المصرف على توزيع واردات النفط بالتساوي بين أقاليم البلاد الثلاثة، رفض ممثل مجلس الدولة ذلك، مصراً على تعيين إدارة مؤقتة للمصرف وذهاب مجلسي النواب والدولة بالتوازي في مشاورات أوسع لتعيين محافظ دائم للمصرف وإدارة تمثل كل أطراف الصراع القائم. وذكرت المصادر نفسها أن ممثل مجلس الدولة انسحب من المشاورات على أثر الضغوط الغربية، في حين حازت عودة الصديق الكبير إلى منصب المحافظ جزءاً كبيراً من التوافق. وتسعى البعثة الأممية، بدعم واشنطن وعواصم أوروبية، إلى أن يكون اتفاق المصرف المركزي الليبي أساساً لاستئناف العملية السياسية بين جميع الأطراف الليبية لوضع الملفات الخلافية على طاولة مفاوضات سياسية جديدة، وأهمها ملف توقف إنتاج النفط، والقوانين الانتخابية، وتشكيل حكومة موحدة.

ولفت المهتم بالشأن السياسي بلقاسم القمودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الغموض لا يلف أسباب تأجيل مشاورات أزمة المصرف المركزي الليبي فقط، بل هناك اجتماعات وإجراءات أخرى جرى إلغاؤها بإلغاء مفاجئ من دون وضوح أسبابها، ومنها إلغاء اجتماع للجنة العسكرية المشتركة 5+5 بعيد وصول أعضائها، يوم السبت الماضي، إلى مدينة سرت، وكان من المقرر أن تعلن اللجنة موقفها من المستجدات السياسية، خاصة أزمة المصرف.

ووفقاً لمعلومات القمودي، تنتظر جميع أطراف الأزمة وصول شخصيات أميركية وأوروبية عسكرية ومصرفية، للمشاركة في المشاورات الليبية على جميع مستويات الأزمة المحتدة، مرجحاً أن يكون ذلك أحد أسباب التأجيلات والإلغاءات التي حدثت. وأشار إلى «زيارة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روز ماري ديكارلو إلى ليبيا، التي بدأت الأحد الماضي، للقاء القادة الليبيين لإقناعهم بضرورة استئناف العملية السياسية».

مقرّ المصرف المركزي الليبي في طرابلس، 27 أغسطس 2024 (يصف ساحلي/رويترز)

تقرير

دخلت جيبوتي على خط الأزمة المتفاقمة في الأشهر الأخيرة بين الصومال وإثيوبيا عبر تقديمها ميناء بحرياً لأديس أبابا من أجل طيّ صفحة التوترات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي وضمان استقرار البحر الأحمر، من دون وجود فرص كبيرة لنجاح الاقتراح. ولجيبوتي دوافع اقتصادية إقليمية، تُفيدها وتُفيد إثيوبيا، وذلك في ظل وجود قواعد عسكرية دولية فوق الأراضي الجيبوتية، تدفع أديس أبابا للتفكير ملياً في أي خطوة عسكرية قد تُزعزع استقرار الشرق الأفريقي

أزمة الصومال وإثيوبيا

جيبوتي على خط الأزمة بتقديمها ميناءً بحرياً

ميناء دوراليه في جيبوتي، 4 يوليو 2018 (باسيو بوشي/ أ ف ب/ فرانس برس)

محمد عبد الله: جيبوتي تخشى عواقب الأزمة اقتصادياً

أبوكر إبراهيم: اقتراح جيبوتي يضع إثيوبيا في موقف حرج

مقديشو ـ **نور جيدي**

مع تسارع حلقات الأزمة السياسية بين الصومال وإثيوبيا بشكل أثار قلق أطراف الأزمة ودول الجوار خوفاً من تدهور الوضع إلى صدام مسلح بين أديس أبابا ومقديشو، إثر نشر إثيوبيا قوات عسكرية لها على الحدود مع الصومال رداً على المساعدات العسكرية المصرية لمقديشو، بادرت جيبوتي إلى تقديم اقتراح بمنح ميناء بحري لإثيوبيا في محاولة لنزع فتيل الأزمة بين الجارتين. ورأى محللون أن اقتراح جيبوتي غير كافٍ لنزع فتيل الأزمة بين الصومال وإثيوبيا نظراً لطموح الأخيرة لإيجاد منفذ بحري خاضع لسيطرتها، إلى جانب امتيازات ميناء بربرة في صوماليلاند (إقليم أرض الصومال الانفصالي غير المعترف به دولياً) الذي منحها إمكانية تشييد قاعدة عسكرية في البحر الأحمر، أحد أهم الممرات الرئيسية في التجارة العالمية. وعلى الرغم من أن البعض رأى أن المبادرة الجيبوتية لم تأت من فراغ، بل سبقتها تلميحات إثيوبية إيجابية بهذا العرض، إلا أن إمكانية الفشل أكبر، نتيجة سقف أديس أبابا وطموحها لتأمين منفذ بحري، مطيحة بالوساطة التركية. بالإضافة إلى الرفض المتوقع من الجانب الإريتري للاقتراح الجيبوتي لتوفير أديس أبابا إمكانية الوصول إلى ميناء تاجورة المجاور لها.

شكّلت القمة التاسعة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في بكين، بين 4 و6 سبتمبر/أيلول الحالي، فرصة لجيبوتي لعرض اقتراحها رسمياً على إثيوبيا مستغلة حضور الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، لكن التوقعات جاءت عكس ذلك؛ إذ رفض الرئيس الصومالي إجراء لقاء مع أبي أحمد، وفشلت مساعي كل من الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة والموريتاني محمد الغزواني، وهو ما أطاح بآمال جيبوتي لتقديم صفقة ميناء تاجورة للجانب الإثيوبي لمنع تفاقم الأزمة بين الصومال وإثيوبيا حسبما اعتبر الباحث والمحلل الصومالي محمد عبد الله. وقال عبدالله في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إنه على الرغم من مبادرة جيبوتي بوصفها وسيطاً ناجحاً في إحدى أكثر الأزمات التي شهدتها المنطقة تعقيداً منذ عقود، إلا أن مبادرتها حيال الأزمة بين الصومال وإثيوبيا جاءت بمثابة استشعار مبكر منها نظراً لتأثيرات الأزمة على الإقليم، من تحديات اقتصادية إذا تطورت إلى مرحلة الاحتدام العسكري، لأن جيبوتي ستكون المتضرر الأكبر من تداعياتها اقتصادياً وأمنياً. وأضاف عبد الله، أن «جيبوتي تحرص من خلال هذا الاقتراح على الأرباح الاقتصادية التي تجنيها من الجانب الإثيوبي في مقابل استخدامها لموانئها توريداً وتصديراً، فتوجه إثيوبيا إلى البحث عن بدائل وتنويع الموانئ التي تستخدمها لا يصب في مصلحة جيبوتي، ولهذا أرادت أن تحرج أديس أبابا في هذا العرض، وتقدم نفسها وسيطاً بين الصومال وإثيوبيا يقدم منفذاً بحرياً لإثيوبيا، من أجل إخماد نار هذه الأزمة التي تهدد استقرار المنطقة الهش أصلاً».

أشار عبد الله إلى أن «جيبوتي تخشى من عواقب التداعيات الاقتصادية أكثر من التحديات الأمنية، فقبول إثيوبيا بهذا العرض يزيل التوتر الجيوإقتصادي الجيبوتي، بمعنى أنها أمّنت وأغلقت باب التنافس على موانئها في المنطقة. كما أن الحماية المتوفرة من قبل الدول التي لها قواعد عسكرية في بلدها، لا تسمح لإثيوبيا بالمغامرة في السيطرة على موانئها مستقبلاً». ولفت عبد الله إلى أن «جيبوتي تسعى للحفاظ على موقف الحياد من أزمة الصومال وإثيوبيا عبر إمساك العصا من الوسط بين حليفها القديم والاستراتيجي (الصومال) وحليفها الاقتصادي (إثيوبيا)».

وهذه المبادرة تأتي في إطار بحثها عن أي وسيلة يمكن أن تساهم في حل هذه الأزمة حتى لا تضطر لانحيازٍ إلى طرف على حساب الآخر، وتكون أمام خيارين أحلاهما مر، فإما أن تخسر حليفها الاستراتيجي وتفقد مكانتها لدى الصومال، أو أن تخسر حليفها الاقتصادي ومن أهم مصادرها الاقتصادية بعد القواعد العسكرية في بلدها». من جهته، قال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الوطنية (مقرها مقديشو) الصومالي أبوكر إبراهيم، لـ«العربي الجديد»، إن اقتراح جيبوتي يضع أديس أبابا في موقف حرج، فقبول المقترح سيفقد أديس بابا فرصة تأمين قاعدة عسكرية في البحر الأحمر، لتحافظ على ثقلها في المنطقة والخروج من خندق الدولة الحبيسة. أما الرفض لهذا المقترح وهو أقرب إلى الاحتمال، فقد ينهي مبررات إثيوبيا وتكون محط أنظار العالم، بوصفها دولة طامعة توسعية تهدد أمن منطقة القرن الأفريقي. وأضاف إبراهيم أنه من غير المستبعد أن تجري جيبوتي وإثيوبيا مفاوضات دبلوماسية تحت سقف بعيد عن الأنظار، حول مقترح ميناء تاجورة الجيبوتي.

وأكد إبراهيم أن ثلاثة عوامل سياسية قد تمنع أديس أبابا من الاستجابة للمقترح الجيبوتي في الوقت الراهن، فاستراتيجية إثيوبيا في المنطقة في ظل الصراع الدولي للتموضع في البحر الأحمر عبر توقيع اتفاقيات بين الدول العظمى والدول الواقعة على ضفتي البحر الأحمر، توحي ببروز تحالفات جديدة قد لا يكون فيها دور لأديس أبابا، ما ينهي دورها القديم والتاريخي شرطيا للمنطقة مستقبلاً. أما العامل الثاني فهو غياب عضوية إثيوبيا عن «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، الذي أنشأته السعودية في يونيو/حزيران 2020، المكون من ثماني دول، وهي السعودية والسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا ومصر واليمن والأردن. ويسمح هذا التحالف في إنشاء قواعد عسكرية لدوله، مما يضعف مكانة إثيوبيا الإقليمية وينسف فكرة قبول الاقتراح الجيبوتي من قبل حكومة أبي أحمد راهناً. أما العامل الثالث الذي يدفع إثيوبيا لتجاهل هذا المقترح، وفق إبراهيم، فهو غياب وحدة الصف في الصومال والخلافات بين المركز والأطراف في كيفية التعاطي مع الطموحات الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر، مع تمكن أديس أبابا من شق صف وحدة الصومال عبر اللجوء إلى الولايات الفيدرالية المتحالفة معها. المقترح البحري الجيبوتي يمنح الصومال فرصة تعميق تعاونها مع مصر، فكلاهما يترقبان الرد الإثيوبي على هذا العرض الجيبوتي لإعادة تقييم إجراءاتهما الدبلوماسية ضد إثيوبيا التي تعد بالنسبة لهما تهديداً حقيقياً لأمنهما القومي، بحسب المحلل السياسي الصومالي أويس عدو، الذي رأى في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن مقديشو حققت انتصارات دبلوماسية لصدّ أطماع أديس أبابا في الوصول إلى البحر الأحمر عبر طرق ملتوية والالتفاف على الشرعية الدولية.

أما عن مستقبل التعاون العسكري بين الصومال ومصر في حال وافقت إثيوبيا على المقترح الجيبوتي، فاستبعد عدو أن يتأثر التعاون العسكري الصومالي المصري بشكل مباشر في ضوء التطورات الأخيرة بخصوص العرض الجيبوتي. وقال: ما لا يختلف عليه اثنان، أنه في حال ظهرت مضامين هذا المقترح ستتغير معالم التعاون والوجود المصري في الصومال، لأن وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر قد يضر بمصلحة الصومال ومصر أمنياً واقتصادياً. وعلى الرغم من أن إريتريا لم تعلق رسمياً على المقترح البحري الجيبوتي لإثيوبيا، إلا أن التزامها الصمت يوحي بعدم قناعتها به، لأنه يجعلها دولة منعزلة جغرافياً بحسب الباحث والمحلل السياسي الإريتري عبد القادر محمد علي. وقال علي لـ«العربي الجديد»، إنه بالنظر إلى الخلاف الثنائي بين إريتريا من جهة وجيبوتي وإثيوبيا من جهة أخرى، لا يسمح لإريتريا بقبول هذا المقترح الذي سيساهم في التقارب وبناء شراكة استراتيجية بين جيبوتي وإثيوبيا، مما قد يضع أسمرة في وضع شبه حصار من المحور الجنوبي.

فقي في القاهرة

وصل وزير الخارجية الصومالي، احمد معلم فقي (الصورة)، امس الثلاثاء، إلى العاصمة المصرية القاهرة، للمشاركة في اعمال الدورة الـ162 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب. وتكرّرت زيارات فقي الى القاهرة في الفترة الاخيرة، خصوصا ان الزيارة الاخيرة في 15 اغسطس/آب الماضي، تخللتها مناقشة الوضع بين الصومال واثيوبيا، وضمنها تأكيد نظيره المصري بدر عبد العاطي، استعداد مصر للمشاركة في بعثة حفظ السلام بالصومال.

إضاءة

سد النهضة: إثيوبيا تشكو مصر لمجلس الأمن

شهد ملف سد النهضة تصعيداً دبلوماسياً، إثر تقديم إثيوبيا شكوى في مجلس الأمن ضد مصر، في مقابل مسارعة الأخيرة للاستنجاد بالاتحاد الأوروبي لدعمها في هذا الملف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توقّع وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، في مؤتمر صحافي مشترك، أمس الثلاثاء، مع مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، من الاتحاد «موقفاً داعماً في ما يتعلّق بحقوقها المائية، في ظل المواقف المتعنّتة بشأن التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بسد النهضة»، وذلك بعد ساعات من الإعلان عن رسالة وجّهتها إثيوبيا إلى مجلس الأمن، ردّت فيها على خطاب مصر الذي وجهته للمجلس قبل أكثر من أسبوع، لإخطاره بممارسات إثيوبيا «غير القانونية» بشأن سد النهضة. ودعت إثيوبيا مجلس الأمن إلى أخذ العلم بما وصفته بـ«تهديد مصر المتكرر باستخدام القوة ضد إثيوبيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة».

لجوء إلى مجلس الأمن

وأبدت إثيوبيا في رسالتها إلى مجلس الأمن رفضها ما وصفته بـ«مجموعة من الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة»، مدعية أن «استخدام الموارد الطبيعية يقع ضمن الولاية الوطنية للدول»، داعية إلى «حل قضايا المياه العابرة للحدود من خلال اليات ثنائية وإقليمية». وحسب وسائل إعلام إثيوبية، أكدت أديس أبابا في خطابها لمجلس الأمن أن مصر «شاركت في المفاوضات على مدار العقد الماضي لهدف وحيد هو عرقلة تقدمها والعودة إلى المواقف المتشددة وغير المعقولة»، متّهمة مصر بأنها «فقط تريد إدامة احتكارها المزعوم لنهر النيل».

وتعهّدت إثيوبيا «بالدفاع عن مشاريعها التنموية الوطنية، بينما حثت مصر على التخلي عن نهجها العدواني ومطالبها غير المعقولة والالتزام بحل الخلافات حول نهر النيل من خلال مفاوضات حقيقية على أساس القانون الدولي».

وفي مطلع سبتمبر/أيلول الحالي، وجّه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي خطاباً إلى رئاسة مجلس الأمن رفض فيه التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حول المرحلة الخامسة من ملء سد النهضة. وشدد الوزير المصري على «رفض بلاده القاطع للسياسات الأحادية الإثيوبية المخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، والتي تشكّل خرقاً صريحاً لاتفاق إعلان المبادئ والبيان الرئاسي لمجلس الأمن في 15 سبتمبر/ أيلول 2021».

وعلق المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، رخا أحمد حسن، على التحركات في مجلس الأمن، قائلاً في حديث لـ«العربي الجديد» إن الاتحاد الأفريقي «استمرّ في تناول النزاع لأكثر من أربع سنوات، تولّت خلالها رئاسة الاتحاد كل عام دولة أفريقية أخرى، ولم يتم التوصل إلى اتفاق، خصوصاً بالنسبة لسنوات الجفاف القصير والممتد وإدارة مياه السد عبر السنين، وأن يكون اتفاقاً قانونياً. واستمرت إثيوبيا في رفض توقيع أي اتفاق قانوني، وتمسكت بمجرد توقيع إعلان تفاهم، وهو ما رفضته مصر لأنه لا يؤمن المصدر الرئيسي للمياه لها في سنوات الجفاف، وهو ما أنتهى إلى وقف المفاوضات». وأضاف حسن أنه «في الأيام الأخيرة، أعلن رئيس وزراء إثيوبيا أنه من حقهم حجز ما يريدون من المياه خلف سد النهضة كلما تطلب الأمر، وهو ما اعتبرته مصر استفزازاً وتحدياً غير مقبول، يهدد مصير الحياة للشعب المصري، وهي تنتظر ما سيكون عليه رد فعل مجلس الأمن بهذا الشأن، وما إذا كان سيعمل على معالجة النزاع، أم سيتمسك باستمرار تولي الاتحاد الأفريقي رعاية المفاوضات، ودعوة مصر والسودان وإثيوبيا إلى استئناف المفاوضات بنية صادقة للتوصل إلى اتفاق يُرضي الأطراف جميعاً».

نحو تحدٍ دولي؟

من ناحيته، اعتبر أستاذ القانون الدولي السلم والأمن الدوليين». واختتم مهران حديثه بالتأكيد على ضرورة تطوير القانون الدولي لمواكبة تحديات «حروب المياه» الجديدة، قائلاً: «نحن بحاجة إلى إطار قانوني دولي أكثر صرامة للتعامل مع قضايا المياه العابرة للحدود»، مشدداً على أن أزمة سد النهضة «يجب أن تكون درساً للمجتمع الدولي في كيفية التعامل مع هذه التحديات المستقبلية».

بدورها، قالت الخبيرة في الشؤون الأفريقية، نجلاء مرعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «إثيوبيا تريد تكريس الأمر الواقع من خلال استغلال الغطاء التفاوضي، وتريد أن تستخلص صك موافقة من دولتي المصب على التحكم في مياه النيل الأزرق بشكل مطلق وبمعزل عن القانون الدولي». وأشارت إلى أنه «كان هناك تناقض إثيوبي واضح جداً في آخر جولة مفاوضات في ديسمبر/ كانون الأول 2023، وكان هناك إصرار على عدم الوصول إلى اتفاق ملزم، وأعلنت أديس أبابا أنها حريصة على الوصول إلى اتفاق ودي من دون صفة قانونية، وهذا فيه تناقض شديد ما بين تمسكها بما تعتبره حقوقاً بعيداً عن مصر والسودان، وما ترددت في وسائل الإعلام حول رغبتها في التوصل إلى اتفاق ينهي الخلاف». وبرأي مرعي، فإن «إثيوبيا منذ اليوم الأول وأجندتها واضحة لا ترتبط بتوليد الطاقة الكهربائية، بل إن المساعي الإثيوبية هي إقحام تقاسم المياه كمسألة أساسية في مفاوضات السد، رغم أنه لم يتم التطرق لهذا الموضوع حتى في اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015».

مرعي: إثيوبيا تريد جعل تقاسم المياه مسألة أساسية بالمفاوضات

محمد محمود مهران، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن إعلام مجلس الأمن بانتهاء مفاوضات سد النهضة «خطوة استراتيجية تفتح آفاقاً جديدة وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، وتفتح الباب أمام تدخل دولي أكثر فعالية»، مشدداً على أنها «رسالة واضحة بأن مصر استنفدت كل الوسائل الدبلوماسية، وأن الوضع الحالي يُهدد

الحدث

وتيرة التقارب الروسي الصيني تتسارع

يتسارع التقارب بين الصين وروسيا، مع مشاركة البحرية الصينية في مناورات روسية، فيما أعلن البلدين على توسيع مجموعة بريكس

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

يبدأ وزير خارجية الصين وانغ يي، زيارة رسمية لروسيا، اليوم الأربعاء، تستمر يومين، وذلك للمشاركة في الاجتماع الـ14 لكبار المسؤولين الأمنيين ومستشاري الأمن الوطني في مجموعة بريكس في سانت بطرسبرغ، وهو اجتماع يناقش الشؤون الأمنية للدول الأعضاء في المجموعة.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، في إحاطة صحافية الاثنين الماضي، إن الزيارة تأتي تلبية لدعوة من سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي سيرغي شويغو، وإن الصين ستتبادل خلال الاجتماع وجهات النظر مع شركائها في بريكس حول الوضع الأمني الدولي الحالي والقضايا الدولية والإقليمية الرئيسية، وبحث الاستعدادات السياسية للاجتماع السادس عشر لقادة بريكس. وأضافت أن عالم اليوم متشابك بالأحداث، كذلك فإن التحديات الأمنية المختلفة معقدة وشديدة، موضحة أنها باعتبارها منصة مهمة للتعاون بين الدول النامية، فإن مجموعة بريكس تلتزم دائماً حماية السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة وممارسة التعددية وتعزيز الحوكمة العالمية في اتجاه أكثر عدلاً ومنطقية. وتأتي زيارة وانغ يي قبل قمة بريكس المهمة في كازان الشهر المقبل، التي من المتوقع أن يحضرها الرئيس الصيني شي جين بينغ. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أكد في وقت سابق مشاركة نظيره الصيني في القمة التي ستعقد في الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، حيث تنعقد في الوقت الذي تسعى فيه موسكو لإقامة تحالفات أقوى وسط العقوبات الغربية الثقيلة في أعقاب غزوها لأوكرانيا عام 2022. وحول أبرز ملفات الزيارة، قال الباحث في معهد جيانغ شي للدراسات السياسية لين وي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه لا يمكن تأويل زيارة وانغ يي لروسيا بمعزل عن الترتيبات المتعلقة بقمة بريكس المقبلة، وإن كانت تندرج في إطار أمني. وأضاف أن الصين وروسيا ستسعيان للتنسيق الوثيق من أجل تعزيز نجاح القمة في ظل التحديات المشتركة، واعتبار أن بريكس منصة مهمة لدول الجنوب العالمي ورأس حربة في الصراع القائم بين قوة تدعو إلى التعددية، وأخرى تحاول تكريس الهيمنة والأحادية القطبية. وأشار إلى أن عقلية الحرب الباردة أدت إلى تآكل سلطة الألبات متعددة الأطراف في ظل تسييس القضايا الاقتصادية وتزايد العقوبات الأحادية، وبالتالي يجب على بريكس اتخاذ زمام المبادرة وتحمّل المسؤوليات الكبيرة المنوطة بها. ولفت إلى أن ذلك يستدعي الأطراف تعتمد على الدول النامية، إلى جانب تعزيز التأثير السياسي للمجموعة، بما يعزز الثقة بالتعددية، وإظهار القدرة على الحفاظ على السلام والأمن، ولعب دور أكبر لتسوية النزاعات السياسية والقضايا الساخنة، وهي قضايا ستكون حاضرة على أجندة المسؤولين الأمنيين ومستشاري الأمن الوطني في مجموعة بريكس في سانت بطرسبرغ، حسب قوله.

وأضاف الباحث الصيني أن أحد الملفات التي من المتوقع مناقشتها أيضاً خلال زيارة وانغ يي لروسيا، مسألة توسيع عضوية بريكس وتطوير آليتها بما يتوافق مع اتجاه العصر ويتماشى مع مصالح جميع البلدان، وهي خطوة من شأنها أن تضخ زخماً قوياً في التعددية القطبية وإضعاف الطابع الديمقراطي على المجموعة. هذا وكانت ماليزيا قد أعلنت رغبتها في يوليو الماضي في الانضمام إلى مجموعة بريكس، كذلك قدمت تركيا طلباً رسمياً للانضمام إلى مجموعة بريكس مطلع الشهر الحالي، وهي ملفات ستُناقش في القمة المقبلة في كازان.

لين وي: البلدان سيسعيان للتنسيق وتعزيز نجاح قمة بريكس

سيرور وانغ يي روسيا اليوم (سامي اوتاغ مايت/فرانس برس)

وتتزامن زيارة وانغ يي لروسيا مع إعلان وزارة الدفاع الصينية، أول من أمس الاثنين، أن بكين وموسكو ستجريان مناورات بحرية وجوية مشتركة في بحر اليابان وبحر أوخوتسك في وقت لاحق من الشهر الحالي. ومن المقرر أن يرسل الجيش الروسي قوات بحرية وجوية للمشاركة في مناورة «الشمال-التفاعل 2024» التي تنظمها الصين في المجالين البحري والجوي في بحر اليابان وبحر أوخوتسك، وتهدف إلى تعميق التنسيق الاستراتيجي بين الجيشين وتعزيز القدرات في التعامل مع التهديدات الأمنية. وذكرت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس الثلاثاء، أن مجموعة من السفن الحربية الروسية والصينية التقت في مياه الجزء الشمالي من خليج بطرس الأكبر جنوب فلاديفوستوك للمشاركة بتدريبات القيادة والأركان الاستراتيجية. وأضافت: «تشارك في التدريبات من البحرية الصينية، أربع سفن حربية وسفينة إمداد. وستتدرب مجموعة السفن الحربية الروسية - الصينية المشتركة خلال التمرينات، على وضع إجراءات عملية مشتركة للدفاع عن الاتصالات البحرية وعن مناطق النشاط الاقتصادي في المنطقة البحرية المحاذية للدولتين في المحيط الهادئ».

وفي تعليقه على هذه التفاعلات، قال أستاذ العلاقات الدولية في مركز ونشوان للدراسات الاستراتيجية، جيانغ لي، إن البلدين عززا خلال السنوات الأخيرة التبادلات الثنائية على جميع المستويات، وإن العام الحالي كان شاهداً على تعاون كبير في المجال الأمني والعسكري. ولفت، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أنه في يوليو الماضي، أرسل الجيش الصيني سفينة حربية (المدمرة الصاروخية الموجهة جياو زو) إلى سانت بطرسبرغ، للمشاركة في احتفالات يوم البحرية الروسية، وذلك بالتزامن مع إطلاق دورية استراتيجية جوية مشتركة بين الصين وروسيا فوق بحر بيرنغ شمالي المحيط الهادئ، ودوريات بحرية مشتركة بين الصين وروسيا في غرب المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي. وقال إن زيارة وانغ يي لروسيا، تأتي في إطار التنسيق الوثيق بين البلدين للمضي قدماً في تعزيز هذه التبادلات ومناقشة الملفات ذات الاهتمام المشترك، سواء الإقليمية أو الدولية.

شرق غرب

واشنطن تحذر بكين من التصعيد في بحر الصين

حذر ساموئيل باباررو رئيس القيادة العسكرية الأميركية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، خلال اتصال عبر الفيديو أمس الثلاثاء، رئيس قيادة المسرح الجنوبي للجيش الصيني وو يانان، من أي «تكتيكات خطرة وقسرية والمحتمل أن تكون تصعيدية» لبكين في بحر الصين الجنوبي ومناطق أخرى. وقالت القيادة العسكرية الأميركية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، في بيان، إن باباررو «حض جيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني) على إعادة النظر في تكتيكات بكين الخطرة والقسرية والمحتمل أن تكون تصعيدية في بحر الصين الجنوبي».
(فرانس برس)

غاندي: انتخابات الهند خاضعة للرقابة

أعلن زعيم المعارضة الهندية راهول غاندي (الصورة)، خلال مؤتمر بجامعة جورج تاون في واشنطن أمس الثلاثاء، أنه لا ينظر إلى الانتخابات العامة التي أجريت في الربيع الماضي على أنها ممارسة حرة. وقال: «كانت لجنة الانتخابات تفعل ما تريد. تم تنظيم الحملة بأكملها حتى يتمكن (رئيس الحكومة ناريندرا) مودي من القيام بما يريد في جميع أنحاء البلاد. أنا لا أعتبرها انتخابات حرة. أنا أعتبرها انتخابات خاضعة للرقابة».
(رويترز)

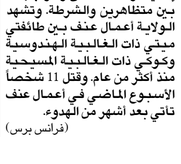

باكستان: اعتقال قيادات من حزب عمران خان

أعلن حزب رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق عمران خان، في بيان أمس الثلاثاء، أن الشرطة اعتقلت عدداً من نواب وقادة حزب حركة أنصاف، بعد تنظيم الحزب تجمعاً حاشداً في إسلام أباد للمطالبة بالإفراج عن خان. ومثّل ستة نواب ينتمون إلى حزب خان، أمام قاض لمكافحة الإرهاب. وأفاد متحدث باسم الشرطة باعتقال أربعة أفراد، بينما قال الحزب، في بيان، إن الشرطة اعتقلت 13 شخصاً من أماكن مختلفة في إسلام اباد.
(فرانس برس، رويترز)

ماريا مالمر ستينغارد وزيرة خارجية للسويد

عين رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون، أمس الثلاثاء، ماريا مالمر ستينغارد (الصورة) وزيرة جديدة للخارجية لتحل محل توبياس بيلستروم، الذي أعلن الأسبوع الماضي أنه سيتنحى. وتواجه ستينغارد مهام دبلوماسية ضخمة، عبر دعم السويد لأوكرانيا ولعب دور في تحسين الوضع الأمني في الشرق الأوسط، حسب ما قال بيلستروم في رسالة تنحيه في 4 سبتمبر/ أيلول الحالي.
(رويترز)

ولاية هندية تحجب الإنترنت بعد أعمال عنف

أمرت سلطات ولاية مانيبور، التي تشهد اضطرابات في شمال شرق الهند، بحجب الإنترنت أمس الثلاثاء، بعد أن فرضت حظراً للتجول عقب أيام من أعمال عنف إثنية أوقعت قتلى ومواجهات بين متظاهرين والشرطة. وتشهد الولاية أعمال عنف بين طائفتي ميتي ذات الغالبية الهندوسية وكوكي ذات الغالبية المسيحية منذ أكثر من عام. وقتل 11 شخصاً الأسبوع الماضي في أعمال عنف تأتي بعد أشهر من الهدوء.
(فرانس برس)

شنّت أوكرانيا هجوماً واسعاً بالمسيرات على روسيا، مستهدفة العاصمة موسكو بنحو 20 مسيرة، وذلك على وقع تنديد أميركي وأوروبي بتسليم إيران صواريخ بالستية لروسيا. وأعلنت ألمانيا في السياق، أنها وفرنسا وبريطانيا سترد على إيران

أميركا وأوروبا تندّدان بتسليم صواريخ إيرانية لروسيا

مسيّرات أوكرانية تهاجم موسكو

من الهجوم الأوكراني على منطقة رامنسكوي في موسكو، أمس (ماكسيم شيميتوف/رويترز)

واصلت أوكرانيا ضغطها العسكري على روسيا، إثر شنّها هجوماً هو الأكبر على العاصمة الروسية موسكو، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، مع استمرار تمسكها بالمناطق التي سيطرت عليها في مقاطعة كورسك الروسية، بدءاً من 6 أغسطس/آب الماضي. وأمس الثلاثاء، أعلنت السلطات الروسية مقتل امرأة تبلغ من العمر 46 عاماً، بعد أن ضربت طائرة من دون طيار مبنى سكنياً في رامنسكوي، الواقعة على المشارف الجنوبية الشرقية للعاصمة موسكو، وفقاً لقول حاكم منطقة موسكو أندريه فوروبيوف في منشور عبر تطبيق تليغرام. وأشار إلى أن «ثلاثة أشخاص أصيبوا بجروح»، ونُقلوا إلى المستشفى، مضيفاً أن 50 شقة تقريباً تضررت. وأمام المبنى المتضرر قالت ليوبوف سبرودوفا، وهي من سكان المبنى المجاور، لوكالة فرانس برس: «أعتقد أن (المسيّرات) ستصل مرة أخرى، ولن تتوقف عند هذا الحد... في كورسك، بدأ الأمر ووصل إلينا»، في إشارة إلى هذه المنطقة الحدودية الروسية التي تتعرّض لهجوم أوكراني. وأضافت أن «سلطاتنا لا تفعل كل ما هو ضروري لضمان أمن مدينتنا».

وبسبب هذا الهجوم، حدث اضطراب في حركة الملاحة في عدة مطارات. وظهر أمس الثلاثاء، أعلنت سلطات وكالة الطيران المدني أن القيود التي فرضت على مطارات فنوكوفو ودوموديدوفو وجوكوفسكي بموسكو قد رفعت. وتعرّضت العاصمة الروسية ومنطقتها لعدة هجمات بمسيرات منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. لكنها المرة الأولى التي يؤدي فيها هجوم إلى سقوط ضحايا. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الثلاثاء، أنها أسقطت 144 مسيرة أوكرانية، بينها 20 فوق منطقة موسكو. وذكرت الوزارة، في بيان آخر، أن قواتها سيطرت على مدينة كراسنوغوريفكا في دونيتسك، شرقي أوكرانيا، بالإضافة إلى قرى غريغوروفكا وغاليتسينيفكا وفوديانيوي. وتقع كراسنوغوريفكا على بعد 20 كيلومتراً غربي مدينة دونيتسك، وكانت تشكل معقلاً رئيسياً لكييف، وأصبحت في وضع صعب بعد سقوط مارينكا المجاورة في ديسمبر/كانون الأول، وأفدييفكا في فبراير/شباط، الماضيين.

وأعلن وزير الدفاع الروسي السابق، سيرغي شويغو، الذي أقيل في مايو/أيار الماضي، أن الهجوم الأوكراني على كورسك يهدف إلى «إجبار» موسكو على التفاوض وإعادة نشر القوات التي تقاتل في شرق أوكرانيا، لكن هذه الخطة باءت بالفشل. وقال شويغو الذي يشغل الآن منصب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، في مقابلة مع التلفزيون العام بثت أمس الثلاثاء: «لدينا ما يكفي من القوات، ونحن نواصل الهجوم» في منطقة دونيتسك.

من جهتها، أكدت القوات الجوية الأوكرانية، في بيان، على تطبيق تليغرام، أمس الثلاثاء، أنها أسقطت 38 طائرة مسيرة من أصل 46 أطلقتها روسيا في هجوم ليل الاثنين - الثلاثاء. وذكرت القوات الجوية أن روسيا استخدمت أيضاً صاروخين في الهجوم.

من جانب آخر، ندد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، مساء الاثنين، بالهجمات الروسية المتكررة على منشآت الطاقة في أوكرانيا. وأعرب لمجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، عن خشيته على الأوكرانيين في الشتاء المقبل. واتهمت الولايات المتحدة إيران رسمياً بتزويد روسيا بصواريخ بالستية قصيرة المدى في حربها ضد أوكرانيا، مشيرة إلى أنها ستتخذ إجراءات لمعاقبة المتورطين. وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، خلال مؤتمر صحافي مشترك، مع نظيره البريطاني ديفيد لامي في لندن، أمس الثلاثاء. وأكد بلينكن أن إيران زوّدت روسيا بصواريخ بالستية، وأن موسكو تستعد لاستخدامها في أوكرانيا خلال أسابيع «وهذا تطور يهدد الأمن الأوروبي»، مشيراً إلى أن واشنطن ستفرض عقوبات على طهران لتجاهلها التحذيرات الغربية بهذا الشأن. وأضاف أن «روسيا تنقل لإيران تقنيات تريدها بما في ذلك تقنيات نووية». من جهته، ردّ لامي بالقول: «نشهد وتيرة مقلقة من الدعم الإيراني المتزايد للكرملين».

ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ستتخذ خطوات عقابية ضد إيران

ورداً على الأنباء عن تزويد إيران روسيا بالصواريخ البالستية، أعلنت ألمانيا، أمس الثلاثاء، أنها وفرنسا وبريطانيا «ستتخذ خطوات فورية لإلغاء اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية مع إيران». وأضاف بيان لوزارة الخارجية الألمانية أن «حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا تندد بشدة بتصدير إيران الصواريخ البالستية لروسيا. أما وزير الدفاع البولندي فلاديسلاف كوسينياك كاميش، فدعا أمس الثلاثاء، دول حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى اتخاذ موقف موحد ضد «انتهاك» المسيرات الروسية أجواء الدول المجاورة. وقال في تصريحات صحافية، إن «انتهاكات المجال الجوي لرومانيا ولاتفيا العضوين في الأطلسي الأحد الماضي من قبل المسيرات الروسية، تثبت خطورة الوضع». وذكر أنه يتعين على حلفاء الأطلسي الرد بشكل مشترك على هذا الوضع، مبيناً أن بلاده ناقشت القضية مع الحلفاء، ولكن لم يجر التوصل إلى نتيجة بعد. كما أكد أنه يتعين على بولندا تعزيز تسلّحها، وزيادة قوتها، من خلال شراء أفضل أنظمة الدفاع الجوي.

وكانت وزارة الدفاع الرومانية، قد أعلنت الأحد الماضي، أن «نظام مراقبة الرادار حدد وتتبع مسار طائرة مسيرة دخلت المجال الجوي الوطني ثم خرجت باتجاه أوكرانيا». وأرسلت رومانيا طائرتين مقاتلتين من طراز «أف-16» لمراقبة الهجوم. وحذرت السلطات سكان منطقتي تولسيا وكونستانزا جنوب شرقي البلاد وطالبتهم بالاحتماء. وأضافت وزارة الدفاع «بحسب البيانات المتاحة، حُدد احتمال وجود منطقة تصادم على الأراضي الوطنية، في منطقة غير مأهولة بالسكان، بالقرب من قرية بيريبرافا». وتجري فرق تابعة للوزارة عمليات بحث في المنطقة.

بدورها، نقلت وكالة بلومبيرغ للأنباء عن رئيس لاتفيا إدغارز رينكيفيكس قوله، الأحد الماضي، إن طائرة مسيّرة عسكرية روسية تحطمت في شرق لاتفيا، السبت الماضي. وأفادت وزارة الدفاع في لاتفيا، على موقعها على الإنترنت، بأن الطائرة المسيّرة دخلت المجال الجوي اللاتفي، قادمة من بيلاروسيا المجاورة، قبل أن تتحطم في بلدية ريزيكني. وتقع ريزيكني على مسافة نحو 55 كيلومتراً إلى الغرب من الحدود الروسية، ونحو 700 كيلومتر شمال أوكرانيا.

(العربي الجديد، قنا، الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

تغييرات حكومية

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته منظمة أكتيف غروب الاجتماعية الأوكرانية، ونُشر مساء الاثنين، أن أغلب المواطنين لا يعتقدون أن التغييرات الحكومية الواسعة أخيراً ستؤثر إيجاباً بحياتهم. وأوضح الاستطلاع أن 68,7% من السكان لا يرون أن التغييرات ستحسن إدارة الدولة، وبالتالي جودة حياتهم. وأبدى 13,5% من السكان فقط اعتقادهم أن التغييرات سيكون لها أثر إيجابي عليهم، فيما امتنع 17,8% من المستطلعين عن الإجابة.

رصد

كوريا الشمالية أسلحتنا النووية دفاعية

تعهد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بمضاعفة الجهود لجعل قوته النووية جاهزة تماماً للقتال، على الرغم من تشديده على أن بلاده دولة نووية «مسؤولة»

حاول الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية، معلناً أن الأسلحة النووية في بلاده هي «للدفاع عن أنفسنا ولا تشكل تهديداً لأحد»، وذلك على الرغم من أنه أكد أن بلاده «ستضاعف أيضاً إجراءاتها وجهودها لجعل جميع القوات المسلحة للدولة، بما فيها القوة النووية، جاهزة تماماً للقتال». وأعلن كيم جونغ أون أن بيونغ يانغ تسعى لزيادة ترسانتها النووية باطراد، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية أمس الثلاثاء، مشدداً على أن بلاده دولة نووية «مسؤولة». وألقى كيم خطاباً في الذكرى السادسة والسبعين لتأسيس كوريا الشمالية.

وأظهرت صور نشرتها وسائل الإعلام الرسمية الآلاف من الأشخاص يحتشدون وسط بيونغ يانغ للاحتفال. وأعلن كيم أن بلاده تواجه «خطراً كبيراً» بسبب ما وصفه «بالتوسع المتهور» للكتلة العسكرية الإقليمية بقيادة الولايات المتحدة والتي تتطور الآن إلى واحدة مبنية على القوات النووية. وأضاف أن مثل هذا التطور يدفع كوريا الشمالية إلى تعزيز قدرتها العسكرية، معلناً أنه ينبغي أن تكون «القوة النووية» لكوريا الشمالية وقدرتها على نشرها «أكثر إتقاناً». وأعلن أن القوة العسكرية لكوريا الشمالية ستتطور بتسارع واستمرار، ولن يضع حداً لتحقيق هذا الهدف. وأكد أن بيونغ يانغ «ستعزز باطراد قوتها النووية القادرة على التعامل بشكل كامل مع أي أعمال تهديدية تفرضها دول منافسة مسلحة نووياً». وأضاف أن بلاده «ستضاعف أيضاً إجراءاتها وجهودها لجعل جميع القوات المسلحة للدولة، بما فيها القوة النووية، جاهزة تماماً للقتال». وأعلن كيم جونغ أون أن بيونغ يانغ «دولة نووية مسؤولة» مضيفاً أن «أسلحتنا النووية للدفاع عن أنفسنا لا تشكل تهديداً لأحد».

وفي الشهر الماضي، أصبحت ألمانيا أحدث دولة تنضم إلى قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية التي تساعد في مراقبة الحدود مع كوريا الشمالية، والتزمت بالدفاع عن الجنوب في حالة نشوب حرب. وانتقدت بيونغ يانغ، أخيراً، قيادة الأمم المتحدة، ووصفتها بأنها «منظمة حرب غير شرعية». كما انتقدت انضمام ألمانيا إلى قوة مراقبة الحدود التابعة للأمم المتحدة بقيادة واشنطن، ووصفته بأنه أمر يثير التوترات.

ويأتي خطاب كيم في وقت وصلت فيه العلاقات بين الكوريتين إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، إذ أعلنت كوريا الشمالية مؤخراً نشر 250 راجمة صواريخ بالستية على حدودها الجنوبية. وأعلنت بيونغ يانغ في وقت سابق «زيادة هائلة» في الأسلحة النووية، ودائماً ما تستخدم مناسبات كبرى للدولة لإظهار قوتها.

وقال الباحث في معهد أسان للدراسات السياسية يانغ أوك لوكالة فرانس برس إنه «بعد المؤتمر الثامن للحزب في 2021 اقترحت كوريا الشمالية نهج تنويع الأسلحة النووية خاصة الأسلحة النووية التكتيكية». وأضاف: «منذ نهاية العام التالي، بدؤوا بالحديث عن زيادات هائلة». وتابع: «نعتقد أنه بحلول 2027 ستتمكن كوريا الشمالية من تأمين ما يكفي من المواد النووية لنحو 200 رأس حربي، وبحلول عام 2030 يمكن أن يصل هذا العدد إلى 300».

في المقابل، أكدت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان من جديد التزامها بالتعاون الأمني الثلاثي. وقالت وزارة الدفاع في كوريا الجنوبية، في بيان أمس الثلاثاء، إن المحادثات الدفاعية الثلاثية الـ15 بين الدول الثلاث، في سيول حضرها نائب وزير الدفاع للسياسات الكوري الجنوبي جو تشانغ-ريه، والقائمة بأعمال وكيل وزارة الدفاع للسياسات الأميركية كارا أبركرومبي، والمدير العام للسياسات بوزارة الدفاع اليابانية ياماتو تارو. وأشار ممثلو الدول الثلاث، في بيان، إلى أن «إطار التعاون الأمني بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان» الذي وقعه وزراء دفاع الدول الثلاث في يوليو الماضي، «سيكون بمثابة الأساس لإضفاء الطابع المؤسسي على التقدم المحرز حتى الآن في العلاقات الثلاثية، وتعزيز التعاون الأمني الثلاثي بشكل منهجي ومستقر».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ المجتمع الدولي ليست لديه الإمكانية الأخلاقية أن يفرض أي قرارات أو عقوبات على أي دولة بعد ما رأيناه في #غزة و#السودان حالة أخرى من العجز.

■ إن ما قامت به عصابات الإرهاب الإسرائيلية ضد خيام النازحين في #مواصي_خانيونس هو تأكيد لسياسة القتل من أجل القتل الذي تقوم به هذه العصابات منذ 12 شهراً ضد المدنيين في #غزة. لم يعد أحد تنطلي عليه ادعاءات الاحتلال الكاذبة لتبرير هذه الجرائم التي يرتكبها ضد الأطفال والنساء عن قصد.

■ تعدينا كلمة إبادة. ما يقوم به الاحتلال الصهيوني لم يعد فقط إبادة. هو يقوم بكل الطرق النازية التي مرت في التاريخ من مجرمي الحروب ويتفنن في الإبادة ضد شعب أعزل. استيقظ أيها العالم، هذا العدو الصهيوني خطر على كل البشرية .#غزة

■ صباح مؤلم من #غزة على وقع #مجزرة_مواصي_خانيونس، واستمرار عملية البحث عن الشهداء والمفقودين بالأيادي في مكان المجزرة. #ابو_عبيدة #الأردن

■ بقعة صغيرة على الخريطة تشع نوراً وكرامة بين عالم كبير واسع يسوده الظلام والاستبداد. #غزة

■ العام الدراسي الجديد يغيب عن أبناء #غزة. هناك عبارة مكتوبة في جامعة #هارفارد تقول: ألم الدراسة لحظة وتنتهي، لكن إهمالها ألم يستمر مدى الحياة. نعم وكما قال أهل العلم: من لم يذق مُرَّ التعلم ساعةً، تجرَّع ذُلَّ الجهل طول حياته. #العام_الدراسي_الجديد #حرب_غزة

■ مجزرة في #مواصي_خانيونس، مات الناس فيها خنقاً بعدما دفنهم الاحتلال تحت التراب بصواريخ تزن أطناناً من المتفجرات. مواصي خانيونيس هي من المناطق التي صنفها الكيان الصهيوني «آمنة»، وطلب من عشرات الآلاف من النازحين الذهاب هناك. #غزة #مواصي_خانيونس #مجزرة

■ أي بلد فيها أكثر من حاكم، وعدة جيوش في بلد واحد، لن تتقدم ويصلح حالها. #اليمن، #العراق، #سورية، #لبنان، #السودان. هذه جميعها فيها أكثر من حاكم وأكثر من جيش ومليشيا.